العنف الرقمي-الافتراضي

المسلط على الناشطات في المجال العام

إعداد: د. فتحية السعيدي، أستاذة علم الاجتماع

أفريل 2023

الفهرس

تمهيد ص 4

مقدمة عامة ص 6

أوّلا: إشكالية الدراسة ومفاهيمها الأساسية والتمشي المنهجي

1. إشكالية الدراسة: العنف المبني على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله اختزال لنظرة اجتماعية تمييزية ص 8
2. منهج الدراسة وأدواتها ص 11
3. العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي: إشكالية تعريف وصعوبة اعتراف ص 12
4. أشكال العنف السيبرني ص 18

ثانيا: العنف السيبرني الموجّه للنشيطات في الحقل المدني التونسي

1. مناخ سياسي شعبوي انفعالي منتج للعنف ص 21
2. العنف في الفضاء السيبرني يستهدف النسويات؟ ص 24
   2.1. نسويات في قلب الحدث وعنف بالمرصاد ص 30
3. صحفيات –نشيطات في الحقل العام؛ ولكن ضحايا؟ ص 35
4. تعدّدت الدوافع وتنوعت ردود الفعل والآثار؟ ص 44

ثالثا: العنف السيبرني والتشريعات الوطنية والدولية ودور المجتمع المدني

1. قراءة مقارنة في التشريعات ص 48
2. دور المجتمع المدني والنسويات ص 51
3. مقترحات وتوصيات ص 53

خاتمة ص 55

قائمة مرجعية منتقاة ص 58

ملاحق الدراسة ص 60
دليل المقابلة ص 70

تمهيد

يندرج الاهتمام بالعنف السيبرني ضمن أحد اهتمامات **جمعية أصوات نساء**. فهي جمعية نسوية غير حكومية تعمل من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. وتسعى إلى تمكين النساء من إيصال أصواتهن والحصول على المكانة المستحقة لهن في صلب المجتمع. وفي إطار الإيفاء بمهمتها، تركز جمعية أصوات نشاطاتها على المحاور الآتية:

- النضال ضد كل أشكال التمييز ضد النساء
- العمل على تطوير ونشر ثقافة المساواة
- تشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية من خلال تدعيم قدراتهن وتطوير إمكانياتهن القيادية
- الدفاع والمناصرة من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية

تمثل مبادئ، المساواة، الإدماج، التضامن، الشفافية والاستقلالية مرتكزات أساسية وتوجّهات كبرى تقود كل نشاطات الجمعية. ومن موقع دفاعها على المساواة والنضال ضد التمييز والعنف بأشكاله المتعدّدة والمتنوّعة، واستنادا إلى دعمها لمشاركة النساء في الفضاء العام والسياسي، اتّجهت الجمعية إلى التفكير بالعنف السيبرني الموجّه ضد النساء، وخاصة للنشيطات في الفضاء المدني والسياسي والمدافعات عن الحقوق الإنسانية للنساء، لما له من أثر على النساء وعلى مشاركتهن الفاعلة في الفضاء العام. فقد لاحظت الجمعية ارتفاعا في منسوب العنف الرقمي أو السيبرني خلال فترات الانتقال الدّيمقراطي المتعدّدة وخاصة منها فترات الأزمات السياسية الحادّة.

لقد تكثّف العنف السيبرني-الرقمي على سبيل المثال خلال الفترة التي عقبت ما سمّي بمسار 25 جويلية 2021 وإجراءاته التّي اتّجهت إلى تركيز كل السلطات في يد رئيس الجمهورية وحلّ مجلس نواب الشعب، وتجميد الهيئات المستقلة والدستورية، وإقرار خارطة طريق بشكل انفرادي

وأحادي تكوّنت من ثلاثة محطّات، هي: استشارة الكترونية أو استفتاء الكتروني[1]، استفتاء على دستور جديد[2] وانتخابات لدستور تشريعية[3]. اتّسمت هذه الفترة التي مثلت منعرجا تاريخيا بموجة كبيرة من الهجومات الإلكترونية على كل من له رأي مختلف بما في ذلك النساء. وهي موجة شهدت ارتفاعا مطّردا يرتفع ويخفت ارتبط بالمناسبات والمواعيد السياسية التي مرّت بها تونس والتي عرفت خلالها البلاد تجاذبات سياسية واختلافات كبيرة في كيفية التعاطي مع الشأن العام السياسي وفي قبول ورفض التمشّي الأحادي لرئيس الجمهورية. وقد دارت هذه الاختلافات حول موضوعات تعدّ مشغلا عموميا لكافة المواطنات والمواطنين. وهي مشغل يفترض المداولة والحوار والتبادل في كنف الحرية واحترام الاختلاف، فمناقشة دستور البلاد ومسار الاستفتاء مواضيع تتطلّب التشاركية والمداولة والنقاش العمومي.

وإنّه في هذا الإطار تتنزل هذه الدراسة التي تندرج ضمن أحد مشاريع الجمعية يحمل عنوان: **"الدفاع عن الفضاء المدني في تونس"**، إذ تستهدف الجمعية مع شركائها أن ينتظم المواطنون والمواطنات وكل الجماعات ويمارسون نشاطهم في فضاء مدني حر، آمن، ويحترم الحقوق، ويخلق نوع من التناغم والائتلاف بين الفاعلين والفاعلات الملتزمين والملتزمات حول قضايا مصيرية تخص الشأن العام، بما يتيح تفاعلا بناءً مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على المستوى المحلي والوطني والدولي. ويهدف تقرير البحث إلى دراسة العنف الموجّه عبر الفضاء الافتراضي للنشيطات النسويات والنشيطات في الفضاء العام اللّواتي تعرّضن لأشكال متنوّعة لهذا العنف على خلفية مواقفهن ونشاطاتهن. فدراسة هذا الموضوع يتيح فهم ظاهرة اجتماعية ما زالت لم تحض بعد، بالكثير من البحوث والتعرّف على أسبابها بدقّة، وعلى أشكال هذا النوع من العنف، وذلك من أجل العمل على ضمان فضاء مدني تمارس فيه حرّية التعبير والنشاط وتُحترم في متنه الحقوق المدنية والسياسية، ويوفّر درجة عالية من الأمان وينتفي خلاله انتهاك الحرمة المعنوية والجسدية لكل الناس بما في ذلك النشيطات والنشطاء والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

---

[1] انتهت الاستشارة الالكترونية يوم 20 مارس 2022 بعد أن دامت شهرين.

[2] بعد 25 جويلية 2021 تمّ الإعلان عن تعليق جزئي للدستور انتهت بتعليق كلّي والمرور إلى استفتاء على دستور جديد بتاريخ 25 جويلية 2022 تمّ وضعه بطريقة فردية وتضمّن تراجعات كثيرة على عدد من المكتسبات القانونية والتشريعية التي استطاع التونسيون والتونسيات افتكاكها من خلال النضالات قبل إصدار دستور 2014.

[3] تمّ إقرار انتخابات تشريعية بتاريخ 17 ديسمبر 2022.

مقدّمة عامة

لقد أتاح التطوّر التكنولوجي المتسارع الذي عرفه قطاع الإعلام والاتصال انتشارا واسعا للمنصّات الإعلامية الالكترونية، وصفحات اتّصال لوسائل الإعلام وللجمعيات وللأفراد عبر الشبكات الاجتماعية المتعدّدة، وأبرزها شبكة الفايسبوك. وقد أدّى تطوّر تكنولوجيات الاتّصال إلى "إعادة النظر في جملة من المفاهيم والمصطلحات الكلاسيكية التي تغيّر مدلولها من معناه التقليدي إلى معان جديدة تأخذ بعين الاعتبار المستجدّات الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال. ومن جملة هذه المفاهيم التي تطوّر مدلولها، نجد مفهوم الفضاء العمومي فقد أدّت تكنولوجيات الإعلام والاتّصال عموما، وشبكات التواصل الاجتماعي خصوصا إلى إعادة تجديد هذا المصطلح ليكون أكثر قدرة على مواكبة التغيّرات الحاصلة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتّصال، حيث ظهر مصطلح "**الفضاء العمومي الافتراضي**"، الذي يتجاوز المفهوم المادي الجغرافي القديم لمصطلح الفضاء العمومي..."[4]. وإنّه ضمن هذا الفضاء العمومي الافتراضي المعولم تدار النقاشات والحوارات والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد وبين أفراد المجتمعات الأخرى، تأسيسا لمواطنة عالمية وبناءً لرؤى مشتركة حول قضايا دولية وإقليمية ووطنية مشتركة. وفي هذا الفضاء العمومي الافتراضي، أصبحت تُدار الحملات الانتخابية والتوعوية والتحسيسية، وتتم المداولات التي تخصّ الشأن العام، وتعبّر عن اتّجاهات الرأي الموجودة على أرض الواقع.

شكّل إذن، الفضاء الافتراضي فضاءً عموميا ووفّر ميدانا وفضاءً للخوض في كل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحياتية اليومية. فقد وفّرت الإنترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضاءً اجتماعيا جديدا، أصبح بمثابة الوسيط في العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وخاصّة مرآةً عاكسة للمجتمع بكل ما فيها من مظاهر سلوكية وظواهر اجتماعية. وفي إطار هذا الفضاء، ظهر العنف السيبرني بأشكاله المتعدّدة والمتنوّعة فعكس ما في المجتمع من مظاهر

[4] قواسم بن عيسى، رهانات الفضاء العمومي الافتراضي شبكات التواصل الاجتماعي أنموذج، مقدمات، المجلد 3 العدد: التاسع - ديسمبر 2020 ،ص 93.

سلوكية تنهل من الثقافة الأبوية السائدة-المحافظة التي تتجسّم من خلال التصوّرات والتمثلات الاجتماعية الزاخرة بالصور النمطية حول النساء، والمتضمنّة لكافة أشكال التمييز المبني على الجنس.

تعد ظاهرة العنف الرقمي-السيبرني أحد المظاهر السلبية لاستخدامات هذا الفضاء المتاح للكل والذي غيّر حيوات الجميع وخلق شبكة اتّصال واسعة. ونشير إلى تعدّد التّسميات المتعلّقة بهذه الظاهرة المستحدثة إذ نجد عددا من المصطلحات المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة للتعبير عن العنف عبر الفضاء الافتراضي، منها: العنف الرقمي، العنف السيبرني، العنف بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال... الخ. وهي تسميات متعدّدة للتعبير عن نفس الظاهر أو عما يمكن أن نطلق عنه، عنف ممارس من الكل ضد الكل، فالجميع، نساءً وأطفالا ورجالا عرضة لهذا العنف الذي تسرّب إلى البيوت والفضاءات الخاصة بما في ذلك الحميمية. وفي هذه الدراسة نركّز على العنف السيبرني الموجّه للنشيطات في الفضاء المدني والعمومي لارتباطه بالحق في المشاركة في إدارة الشأن العام وبحرية التعبير والنشر وبممارسة الحقوق السياسية والمدنية بشكل عام وبمطلب المساواة بين الجنسين دون تمييز.

أوّلا: إشكالية الدراسة ومفاهيمها الأساسية والتمشّي المنهجي

1. إشكالية الدراسة: العنف المبني على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله اختزال لنظرة اجتماعية تمييزية

يعتبر موضوع العنف المسلّط على النساء، حديثا نسبيا من حيث التناول على مستوى دولي، فقد برز هذا الموضوع في المؤتمر العالمي الذي عقد في نيروبي 1985 لمراجعة وتقييم انجازات عقد الأمم المتّحدة للمرأة، وبخاصة في المنتدى غير الحكومي الموازي له، **كباعث قلق جدي**. فقد ربطت الاستراتيجيات التي اعتمدها المؤتمر بين إرساء السّلام والحفاظ عليه وبين اجتثاث العنف ضد النساء في الفضاءين العام والخاص. كما اعتمدت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1992 **التوصية العامة عدد 19 التي حددت العنف القائم على النوع الاجتماعي كشكل من أشكال التمييز ضد المرأة**، وفي 1993 صدر إعلان الأمم المتّحدة حول العنف. وواصل المجتمع الدّولي في اتّخاذ التدابير حول هذا الموضوع، فوضعت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان سنة 1994، آلية حقوق الإنسان الخاصة بالنوع الاجتماعي والمتمثّلة بالمقرّر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وزوّدته بصلاحيات لطلب المعلومات حول العنف وتلقّيها وتقديم التّوصيات حول التدابير اللاّزمة للقضاء على العنف.

يمارس العنف على النساء من منطلق نظرة معينة للمرأة كونها موضوعا للجنس وأداة له. وهي صورة نمطية تسيّطر على المخيال الجمعي ومترسّخة في الذاكرة الجماعية للشعوب وفي عمق الثقافة البطريركية. فقد تبلّورت هذه الصورة ضمن موروث ثقافي واجتماعي لا يرى في النساء سوى ذلك الوعاء الطبيعي للرغبة الجنسية بمعزل عما يمكن أن تستشعره المرأة من أذى أو غبن. ويمكننا القول، بأن كافة أشكال العنف هي نتاج طبيعي لوضع اللاّ مساواة في السلطة بين الجنسين. فلقد فُرضت هذه الممارسات الحاطة من الكرامة على المرأة من **موقع استبطانها للضعف والدّونية**

ضمن تنشئة اجتماعية تقليدية وداخل بناء ثقافي منتج لنماذج سلوكية وصور نمطية. فالنساء والرجال نتاج من نتاجات المجتمع يعكسان صورة لطبيعة العلاقات السائدة فيه. وعليه، فإنّه من عمق الواقع الاجتماعي تُنكر حقوق النساء، وفي متن التفاعل اليومي للمرأة مع الرجل يسلّط عليها العنف في أشكاله المختلفة وفي مختلف مستوياته وفضاءاته. وإن ما يرسّخ هذه الظاهرة هو التسامح والسكوت عن تلك الممارسات، وعدم اعتبار ذلك إقرارا باللاّ مساواة في السلطة بين الرجال والنساء. وهذا ما يجعل العنف الفردي منظّما في شكله الجماعي أو الاجتماعي. هنا، نميّز بين المتمثّل والمدرك من أفعال العنف. فالمتمثّل متعلّق بجميع التصوّرات والتمثلات الاجتماعية بصفتها أحد أسس الحس العام المشترك. وهي تشكّل حقلا دلاليا، تفسّر من خلاله أفعال العنف جميعها التي تجد مَعِينا وحاضنة لها من خلال العنف الرمزي الذي يختزل نظرة اجتماعية تمييزية للنساء يتم من خلالها توزيع وتقسيم أدوار النوع الاجتماعي وتحديد نوعية علاقات النوع الاجتماعي القائمة على الهيمنة الذكورية. كما إن الآثار التي يمكن أن يخلّفها فعل العنف متنوّعة ومتعدّدة، وقد بينت العديد من الدراسات النفسية الاجتماعية بأن آثار أفعال العنف على الضّحية يتداخل فيها المستوى النفسي بالمستوى الاجتماعي.

ويعد هذا التداخل طبيعيا من منطلق أن العنف يؤثّر في علاقة الضحية بنفسها وبالآخر / الرجل أو الآخر / المحيط. ومن بين هذه الآثار نجد فعل الرفض للمحيط وللرجل من خلال فعلي الانعزال واللاّ تواصل مع الذات ومع الآخر. هذا إلى جانب، **أن** إحساس الضحية بالضيم قد يسبّب لها الانهيار العصبي واضطرابات نفسية تتجسد بشكل واضح عن طريق الأرق واضطرابات النّوم والأكل وغيرها من الآثار النفسية. فإحساس ضحية العنف بالظلم وبغياب العدالة الاجتماعية والجندرية وبالإهانة وبالفشل يمكن أن يدفعها إلى استبطان معنى ما لنفسها، موصوم باللاّ قيمة وبالتشييئ Chosification. ثمّة إحساس بالدونية تشعر به الضحية التي قلّصها فعل العنف إلى موضوع/جسد، بمعنى آخر، إلى شيء للذة أو كائن اجتماعي من درجة ثانية.

إن فعل العنف بصفته فعلا تمييزيا -ينزع عن المرأة ذاتيتها وخصوصيتها لكونه يمسّ من حرمتها الجسدية والمعنوية، وبحكم طبيعة علاقات النوع الاجتماعي داخل مجتمعات بطريركية/ ذكورية-

له وقع مضاعف على المرأة وهو ما يفسّر إحساسها بعقدة الذّنب التي يسعى المختصون في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي إلى تفكيكها والتخفيف من حدتها ضمن سيرورة من العمل والمعالجة النفسية لكي تتمكن المعنّفة من تجاوزها. وإنه من العنف المادي في أبسط صوره إلى العنف الرمزي في أعقد صوره تظل ظاهرة **العنف المبني على النوع الاجتماعي** ظاهرة معقّدة ومركّبة تتشابك فيها عوامل ومسبّبات متعدّدة. فهي ظاهرة يتدخّل فيها السياسي بالاقتصادي والأخلاقي والقانوني، وترتبط بالتاريخي وبمظاهر السلطة في المجتمع وبالتمثّلات والتصوّرات الاجتماعية وبالثورة التكنولوجية التي رافقتها أشكالا جديدة من العنف، على غرار **العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي.** ولئن وسّعت الإنترنت "كوسيط ديناميكي" استخداماتها وفتحت مجالا واسعا للتواصل الإنساني فإنّها قد خلقت **"الإنسان الافتراضي"** بكل جوانبه الاجتماعية والنفسية والثقافية، ونقلت الواقع الاجتماعي بكل مظاهره السلوكية وظواهره الاجتماعية إلى الفضاء السيبرني الذي توسّع من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع والمنابر والمنصّات الإلكترونية، فخلق فضاءات حرّة ودون قيود أو شروط قانونية لإبداء الرأي ومناقشة كافة القضايا ولكن رافق كل ذلك، إكراهات عديدة منها ممارسة **العنف السيبرني-الافتراضي** بكافة تجلياته الموجودة على أرض الواقع. وإذ تواجه النساء أشكالا من العنف التي عرفناها على أرض الواقع، مثل العنف اللفظي، والعنف النفسي، وصولا للتحرش السيبرني فإن هذه الظاهرة لم تستثني النساء النشيطات في الفضاء العمومي المدني، ولم تعترف لا بعوامل السن والمكانة الاجتماعية ولا بالأدوار التي يلعبْنها داخل المجتمع، بل أنّهم أكثر عرضة من غيرهن للوصم والشيطنة والحطّ من المكانة وانتهاك الكرامة والحرمة المعنوية لكونهن نساء، وبسبب نشاطهن ومواقفهن المعلنة في المنابر الإعلامية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، وبسبب دفاعهن عن غيرهن من النساء ونضالهن من أجل تغيير العقليات والدّفاع عن المساواة ومناهضة التمييز والإقصاء والتهميش الذي تتعرّض له فئات واسعة من النساء.

إن تناول إشكالية العنف عبر وسائل الإعلام والاتصال الجديدة ومواقع التواصل الاجتماعي لم تحظ باهتمام كبير على الرغم من أن العنف قد اتّخذ أشكالا جديدة وأوسع تدخل في إطار العنف الرمزي بكافة تجلّياته. ولدراسة سلوكيات مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي-فايسبوك الذين

يمارسون العنف السيبرني، وفهم أنماط تفكيرهم والتعرّف على أشكال العنف الممارس وقياس أثره على ضحايا هذا النوع من العنف على النشيطات في الفضاء العمومي-المدني، نطرح الأسئلة الآتية:

- ما هو العنف؟ وما العنف السيبرني عبر شبكة التواصل الاجتماعي-فايسبوك؟
- ما هي خصائص وأشكال العنف السيبرني الممارس ضد النشيطات في الحقل المدني والمدافعات عن الحقوق الإنسانية للنساء؟
- ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا النوع من العنف؟ وبماذا يفسّر ارتفاع منسوب العنف السيبرني؟
- إلى أي مدى يمكن أن نعتبر أن الآثار النفسية والاجتماعية لهذا النوع من العنف لا تقل أهمية عن بقية أشكال العنف الممارس في الواقع؟
- هل توجد قوانين حامية للنساء من هذا العنف؟ وما هي آليات الحماية الممكنة؟ وما هو دور الجمعيات النسائية في هذا المجال المخصوص؟
- ماذا عن الصكوك الدولية الحامية للنساء؟ وإلى أي مدى تحمي الاتفاقيات الدولية النساء من العنف السيبرني؟

2. منهج الدراسة وأدواتها

يعد دراسة موضوع العنف السيبرني-الرقمي، من بين المواضيع الدقيقة التي تتطلّب اعتماد منهج بحث يتلاءم مع طبيعة الموضوع وخصوصيته ودقّته. وباعتبار أن هذه الدراسة تتّجه إلى التعرّف عن العنف السيبرني-الرقمي الموجّه للنسويات والمدافعات عن حقوق النساء والنشيطات في الحقل المدني، مثل الصحفيات، فإن المنهج الذي اعتمدناه هو منهج دراسة الحالة، لما يوّفره هذا المنهج من تقنيات بحث كيفية أو نوعية تساعد على فهم الظاهرة. ويعتبر منهج دراسة الحالة نوعا من الدراسات الوصفية الاستطلاعية الكيفية. كما أنّه يزودنا ببيانات كمية وكيفية تتعلق بوحدة محددة. ويمكّن هذا المنهج من استخدام تقنية تحليل المضمون والرصد الكمي والكيفي لمدوّنة من المحتويات الافتراضية التي تتضمّن عنفا موجّها لمجتمع البحث (أي النسويات

والنشيطات في الحقل المدني) والمنشورة سواء على شبكة الفايسبوك أو اليوتوب، وسواء نشرت على صفحات بعض الإذاعات أو الصفحة الرسمية لجمعية أصوات نساء. وهي مضامين قد نشرت خلال الفترة المتراوحة بين 25 جويلية 2021 و25 جويلية 2022، مع التخصيص على الفترة التي سبقت إجراء الاستفتاء على دستور 2022، ولمزيد التعمّق في الموضوع تمّ اعتماد تقنية **المقابلة شبه الموجهة والشخصية** التي استهدفت عينة من النسويات ومن الصحفيات. واتجهت المقابلات للتعرّف على:

- مظاهر العنف السيبرني وأشكاله وردود الفعل التي مارستها النسويات والنشيطات في الحقل المدني؟
- آثاره النفسية والاجتماعية ودرجة تأثيره على النشاط والمشاركة في الفضاء العمومي والمدني؟
- ممارسو العنف والأسباب التي وراء ممارسة العنف وكيفية مواجهة هذا الشكل الجديد من العنف والتعرّف على المقترحات؟

وانقسم دليل المقابلة شبه الموجهة إلى خمسة محاور أساسية، وهي المبينة أسفله:

3. العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي: إشكالية تعريف وصعوبة اعتراف

العنف بشكل عام، هو كل تصرف يؤدّي إلى إلحاق الأذى بالآخرين وقد يكون الأذى جسديا أو جنسيا أو نفسيا. كما يعني كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً. ويقصد بـالعنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي، "*كل عمل أو فعل من أفعال العنف ضد المرأة تستخدم في ارتكابه أو تساعد عليه أو تزيد من حدّته جزئيا أو كليا الوسائل الرقمية والإلكترونية مثل الحاسوب والهاتف النقّال وشبكة الإنترنيت (مواقع التواصل الاجتماعي)، والذي يستهدف المرأة بسبب جنسها ويؤثّر عليها، وذلك باستعمال ألفاظ القذف والسب والشتم والترويج والتشهير والتحقير، ويلحق بها الأذى والإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويخلق لديها معاناة نفسية او جنسية أو جسدية من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرّش أو الإكراه أو العقاب بوسائل الاتصال التكنولوجية*"[5]. وإنه على الرغم من هذه المحاولة لتعريف العنف السيبرني إلاّ أن محاولات تعريف هذا النوع من العنف ما زالت غير مستقرة بالنّظر للتساؤلات العديدة المرتبطة به، واستنادا على عملية التطبيع والتسامح معه والتخفيف من حدّته ووطأته التي ترافقه. ففي دليل إمرالد الدّولي للعنف والإساءة المُيَسَّرين بالتكنولوجيا، تقول سوزي دن Suzie Dunn، "*عند مناقشة مصطلح العنف الميسّر تكنولوجيا يطرح دائما سؤال: -هل هو عنف حقا؟ -، وذلك بالرغم من أن المعايير الدّولية لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) قد اعترفت منذ وقت طويل بأن الإساءة العاطفية هي من صور العنف (...) ولكن مشرّعو القوانين والجمهور ما زالوا حائرين في الإجابة عن سؤال : ما إذا كانت السلوكيات المؤذية التي تسهّلها التكنولوجيا هي حقا تمثّل صورا من العنف*"[6]. وعلى الرغم من التساؤلات المستمرّة حول ماهية العنف السيبرني فإن تلك التساؤلات لم تمنع تصاعد التطرّق لهذا الموضوع الذي أصبح محل جدل عالمي، فقد نظمت، على سبيل المثال، المنظمة الدّولية لبرلمانات الدّول صاحبة السيادة التي تأسست في 1889 والمعروفة باسم الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الديمقراطية للجميع، ورشة تفكير على هامش دورتها 59 تحت عنوان: *التصدّي للعنف*

---

[5] لمياء أبوزور، العنف السيبرياني ضد المرأة، مجلة مغرب القانون، 17 مارس 2022، رابط المقال على الموقع:
https://www.maroclaw.com/%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B6%D9%80%D9%80%D9%80%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/

[6] Suzie Dunn, Is it Actually Violence ? Framing Technology-Facilitated Abuse as Violence, Site ; emraled insight, Lien sur le net : https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/978-1-83982-848-520211002/full/pdf

السيبرني الموجّه للنساء، اعتبرت فيه أن تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات سلاح ذو حدين. فهي تساهم من ناحية، في نشر وتطوير المساواة بين الجنسين، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تمثّل خطرا يهدّد الحرمة المعنوية والجسدية للنساء عندما تُستعمل لممارسة العنف. وفي إطار هذه الورشة تمّ تعريف العنف السيبرني الموجّه للنساء، كونه يمثّل، كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي أو العنف الجنسي الذي يُستخدم خلاله وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وأن خصوصية هذه الوسائل تجعل منها سلاحا مثاليا لممارسة أفعال العنف المبني على التمييز الجنسي، كما أنها تتيح سهولة نشر وتوسيع خطاب الثلب والتحقير تجاه الأشخاص الذين يتم استهدافهم علنا، دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعريض حيواتهم إلى الخطر[7]. ويكتسي هذا النوع من العنف خصوصية مرتبطة بطبيعة وسائط تكنولوجيات المعلومات والاتصال منها القدرة الواسعة للنّشر الذي يمسّ أوسع جمهور ممكن، والقدرة على الاستدامة وحفظ المعلومات وصعوبة تحديد هوية المعنِّف أو من يمارس العنف وصعوبة التحرّك ومواجهة الرسائل في حال تمّ نشرها على نطاق واسع. ويتّسم العنف السيبرني، أي كان شكله، بتحوّله السريع إلى كرة ثلج ممّا يساهم في ارتفاع حجمه، وإدامة مضمونه ومحتواه حتى وإن حذف ممارس العنف منشوره فإن أثره يبقى بفعل التداول والنسخ. كما أنّه يكثّف التوبيخ والتحقير الممارس ضد الضحية، ويعزّز أفعال التمييز ويساهم في ترسيخها. ويستهدف إقصاء الضحايا والحطّ منهم ويهين الكرامة والحرمة المعنوية والجسدية. ويحرّض على أشكال عنفٍ خطيرة يمكن أن تصل للقتل. ويتخذ أشكالا متعدّدة مرتبطة بطبيعة وسائل تكنولوجيات وبالإتاحة التي توفّرها.

أشار تقرير الأمم المتحدة[8] الصادر في 24 سبتمبر 2015 إلى ضرورة التحرّك من أجل النضال ضد العنف السيبرني الموجّه ضد النساء الذي يشهد ارتفاعا كبيرا في منسوبه. وبيّن وجود 26 %، فقط، من الهيئات القضائية في 86 دولة يتّخذون إجراءات قانونية متناسبة مع حجم الجرم. كما قدّم التقرير إحصائيات صادمة حول هذا النوع من العنف إذ نجد ثلاثة أرباع من النساء اللّواتي

[7] Papier du workshop de l'UNION INTERPARLEMENTAIRE Pour la démocratie Pour tous, tenu à la salle de conférence E, Bâtiment de l »assemblée générale, ONU, New York, Le 9 mars 2015.

[8] Rapport de la Commission des Nations Unis de la Large Bande, intitulé : « Lutter contre la violence en ligne à l'égard des femmes et des jeunes filles : Appel à une prise de conscience à l'échelle mondiale », **New York, le 24 septembre 2015.**

يستعملن الإنترنيت قد تعرّضن للعنف سواء علنا أو بشكل خاص عبر الإرساليات القصيرة عبر ميسنجر أو غيره. وهو حجم مرتفع يستوجب التحرّك السريع لتطويق هذه الظاهرة. فقد أفاد التقرير أن نسبة 73 % من النساء قد تعرّضن لشكل من أشكال العنف السيبرني وأن النسبة الأرفع للتحرش السيبرني وللابتزاز الجنسي والتهديد الجسدي قد تعرضت له النساء والفتيات اللّواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة. كما أكّد التقرير على أن 9 ملايين من النساء المنتميات لـ 28 دولة للاتّحاد الأوروبي قد تعرّضن لهذا النوع من العنف وأن ممارسي العنف نادرا ما تمّ عقابهم. ويؤكّد التقرير أن العنف السيبرني بأشكاله المتعدّدة يمثّل مصدرا لاكتئاب إضافي، ولإهدار للوقت سواء في الحياة الخاصة أو المهنية وأنّه مُكلِف على المجموعة الوطنية.

إن هذه النتائج التي خلص لها تقرير الأمم المتحدة حول العنف السيبرني تعطى صورة واضحة عن حجم هذه الظاهرة وعن آثارها وعن ضرورة التحرّك السريع على مستوى دولي ووطني للتصدي والنضال ضد هذه الظاهرة التي تساهم في ترسيخ العنف المبني على النوع الاجتماعي وانتشاره، مما يساهم في إضعاف كل الجهود المبذولة دوليا ووطنيا في مكافحة العنف المسلط على النساء، وفي مضاعفة العنف واقعيا وتطوّره وبلوغه أقصى درجاته وهو تقتيل النساء Féminicide. علاوة على أنه عنف يتميّز بأن الضرر الناشئ عنه طويل الأمد ومستدام. فتقنيات شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال تتيح الكثافة والنشر الواسع مما يزيد من تعقيد العنف الممارس ضد النساء وفي كيفية مواجهته. وهذا يساهم في ترسيخ الوصم الاجتماعي وفي تلويث السمعة والمس من الكرامة وفي تكريس الصور النمطية، ويساعد على نشر فكرة **الإفلات من العقاب** واستباحة الحرمة المعنوية والجسدية. فالتسامح معه هو فعل من أفعال التطبيع مع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وفعل من أفعال ترسيخ التمييز في المجتمع.

اعتبرت كاترين بلايا Catherine BLAYA أن العنف السيبرني "*يختلف عن العنف الواقعي، لأنه عنف مخصوص ومستمر. فهو ينطوي على قدرة عالية على النشر توفّرها وسائط تكنولوجيات المعلومات والاتّصال وشبكات التواصل الاجتماعي، ويتسّم بعدم القدرة على السيطرة على*

سلوكيات مستخدمي الإنترنيت، وبعدم القدرة على ملاحقة الضحايا دون انقطاع وطول الوقت. فبمجرد، "نقرة" un clic واحدة يمكن أن يُرسل المحتوى إلى ملايين من الأشخاص ويعمّم على مدى 24/24 ساعة و7/7 أيام، فلا يمنح لحظة هدوء واحدة أو هدنة للضحايا"[9]. فهو عبارة عن قصف مستمر وحرب دائمة. وتعتبر كاترين بلايا Catherine BLAYA أن العنف الممارس عبر الإنترنيت له خصائص خاصة به. فهي ترتكز في تعريفه وتحديده، "*على التعريف الأصلي للتحرّش المرتبط بهوية سهلة الإخفاء Un anonymat facilité. (مؤكدة على أنه) عنف موجود دائما ضد النساء ولكن من يمارسه عبر وسائط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يتخذ اسما مستعارا أو ينتحل هوية شخص آخر حتى لا يكشف عن هويته. وإذ يصعب التعرّف عمن مارسه فإن لدى الجاني إحساس بالإفلات من العقاب وضعف للتعاطف مع الغير لأنه واقع تحت تأثير ما يسمى بـ "مقصورة القيادة" Cockpit أي المسافة التي تفصل الضحية عن الجاني. فمن يمارس العنف السيبرني لا يرى أثر ممارساته على الضحية. ويعود هذا التعبير (أي مقصورة القيادة" Cockpit) إلى الحرب العالمية الثانية التي ألقى خلالها الطيارون القنابل على السكان بسهولة أكبر لأنهم لا يلاحظون التأثير بشكل مباشر*"[10]. وبناء عليه، يمكن أن نفهم استعمالات مصطلحات "القصف الإلكتروني" و"الهجوم السيبرني" و"الحرب الإلكترونية" و"الجيش الالكتروني"، وهي مصطلحات تحيل كلّها على "مقصورة القيادة" وعلى هذه المسافة غير المرئية بين من يمارس الهجوم ومن يقع عليه.

تؤكّد كل الدّراسات التي تناولت العنف السيبرني على أنه عنف متعدّد الأشكال Polymorphe، وأنّه عنف لا يختلف كثيرا من حيث أشكاله المتنوّعة عن أنماط العنف المعروفة (النفسي والجنسي). وأنه يعكس كافة تمثلات وتصوّرات الهيمنة الذكورية التي تتأسّس على العنف الرمزي، بحسب بيار بورديو[11] Pierre Bourdieu. ونشير إلى أن مفهوم الهيمنة الذكورية يختزل "واقعاً قائماً لا يساهم فيه الذّكور وحدهم وإنّما الإناث أيضاً وبشكل لا واع. إنّه اشتراك الضحية والجلاد

[9] Voir, Catherine BLAYA, Les ados dans le cyberespace : prises de risque et cyber violence, Actes du colloque sur les cyber-violences sexistes et sexuelles, Centre HUBERTINE AUCLERT, Paris, 25 novembre 2014, p 8.
[10] Ibid. p 8.
[11] Voir, Pierre Bourdieu, De la domination masculine, éd, Seuil, Essais (Poche), Paris, 1998, réédité en 2014.

في تبنّي التصوّرات والمقولات التصنيفية ذاتها ممّا يسمح بالحديث عن إعادة إنتاج الهيمنة والمحافظة عليها بل وتأبيدها"[12]. بما يعني أن الهيمنة الذّكورية هي جوهر الثقافة الأبوية السائدة التي تنتج الصور النّمطية وتعتمد على تقسيم تقليدي للعمل وتنشر أدوار النوع الاجتماعي التقليدي وتستبطن نظرة اجتماعية ترتكز على العنف الرمزي وعلى علاقات السلطة بين الجنسين. ويُعتبر العنف الرمزي، المعِين أو الحاضنة التي تفرّخ كل أشكال العنف الممارس ضد النساء، من موقع الاستبطان لصور اجتماعية تمييزية وتصنيفية تحيل على المكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة. فهو عنف "*ترسخه الثقافة بتحويله إلى* ترسيمات Schèmes *لا واعية، يمتد عملها إلى تقسيم الأشياء والأشكال، محمّلة بعلاقات الهيمنة والاستغلال، مُفردة للمذكر ما لا تُفرده للمؤنث؛ من هنا يجد فيها هذا العنف كلّ الشروط الكافية والضرورية لاستدامته (...)، (كما) إنّ الدلالة العميقة للهيمنة تسكن الجسد من خلال مفهوم* "***الجسد المُنَشَّأ اجتماعيا*** *Le Corps Socialisé، ويسمح لنا هذا المدخل الأنثروبو-كوسمولوجي بالحديث عن طوبولوجيا جنسية للجسد. ففي مجمل حركاته وسكناته يحمل هذا الأخير دلالات اجتماعية.* "[13]. فأن يتمّ اعتبار جسد المرأة جسدا اجتماعيا فلأنّه جسدٌ تمّت تنشئته وفق معايير وقيم اجتماعية جعلت منه ملكا عاما وليس خاصا. هو كذلك، لأنه يختزل مفاهيم "شرف العائلة" ويحمل في ذاته مفهوم الملكية التي تتجاوز ذوات النساء. ومن منطلق هذه النظرة لجسد النساء تمّ تحوليهن إلى موضوع Objet وليس إلى ذوات Sujet، وبالمقابل تمّ تكثيف الرّغبة في السيطرة عليهن وإخضاعهم وهضم حقوقهن الإنسانية.

إن الحصار المضروب على أجساد النساء ما زال قائما ويفسّر بالعديد من الأشياء، منها رفض الإجهاض وتدخّل الزوج في عملية تنظيم التباعد بين الولادات، وفرض المهر عند الزواج وامتناع المرأة عن الكلام أمام الملأ وضرورة عدم رفع عينيها للأعلى عندما تكون في حضرة رجل أو مسؤول وعدم رفع صوتها أمام الآخرين، وغيرها من أشكال الممارسة الاجتماعية التي تستبطن العنف الرمزي بصفته "*عنفا ناعماً لا محسوسا، مادام غير مرئي ولا يُنتبه له حتى من قبل ضحاياه، لكنه*

---

[12] عبد الهادي أعراب، قراءة في مؤلف بيار بوردية: الهيمنة الذكورية، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تاريخ نشر المقال، أفريل 2015.

[13] عبد الهادي أعراب، قراءة في مؤلف بيار بوردية: الهيمنة الذكورية، مرجع سابق.

في كلّ الأحوال قائم وواقع ترسخه الثقافة"[14]. ففي إطار هذا العنف الرّمزي يتمّ استبطان الصور الاجتماعية حول أدوار المرأة والرجل، ومن خلال ذلك، يتمّ تبرير وتشريع كافة أشكال العنف المبني على التمييز الجندري الواقعي والافتراضي.

[14] المرجع نفسه.

4. أشكال العنف السيبرني

مما لا شك فيه، أن ظهور مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتوتيتر ويوتوب وفليكر و تيك توك قد ضاعف أعداد مستخدمي الإنترنيت وفتح الباب على مصراعيه أمام التعبير الحرّ ولكن لكل وسيلة اتّصالية إيجابيات وسلبيات. ومن أبرز هذه السلبيات هو العنف السيبرني موضوع هذا البحث. فهو عنف يقع ضمن إطار "**خطاب الكراهية والتمييز**" ويتجاوزه لما يتضمّنه من أبعاد اجتماعية ومن آثار نفسية-اجتماعية ومن وصم اجتماعي ومن اندماج للعمومي مع الخاص.

إن هذا الخطاب الذي يتضمّن التحريض والتمييز المبني على أساس الجنس واللون والعرق... الخ، تتمّ ممارسته عن طريق الكتابة وعن طريق التسجيلات المسموعة والمرئية وعن استعمال صور الضحايا وعن طريق البرونوغرافيا وقرصنة الحسابات والاستيلاء على المعطيات الشخصية وغيرها من الأشكال الأخرى. كما أنه خطاب يثير مشاعر الكره ويغذّي النعرات والعصبيات بجميع أصنافها ويحطّ من الغير وخاصّة يساهم في ترسيخ الصور النمطية التمييزية وإعادة إنتاجها. وعلى الرغم من قلّة الدراسات في هذا المجال فإنّه قد تمّ حصر أنواع العنف السيبرني-الرقمي في أشكال متعدّدة، وترسم اللوحة التالية الأشكال الأساسية المعروفة للعنف السيبرني:

تعد هذه الأشكال من أبرز مظاهر العنف السيبرني التي تمّ التعرّف عليها وتعريفها.

ويجمع بين هذه الأشكال الممارسة المتعمّدة بهدف الإضرار بالغير أو الحط منه أو الإساءة لصورته. ويتمثل العنف الجنسي السيبرني في استغلال مضامين خاصة ذات طابع جنسي دون علم أو رضى ونشرها سواء بهدف الإضرار أو الانتقام أو التشفي. ويتمثّل التحرش السيبرني في إرسال مضامين ذات إيحاءات جنسية بهدف ربط علاقة دون رضا الطرف المقابل

ونشير إلى أنه بالرغم من الطبيعة الافتراضية لهذه الأشكال من العنف السيبرني، فإن الأضرار والمعاناة الناتجة عنها تتجاوز العالم الافتراضي لتصل للواقع من خلال وقعها وآثارها على حيوات النّساء وما تسبّبه من أضرار. ففي عصر يجري فيه التّحكم بكل شيء إلكترونيًّا، وارتفع فيه عدد مستخدمي الإنترنيت وخاصة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وتحوّلت فيه العلاقات الاجتماعية وطغت عليها العلاقات الافتراضية، وانسحب كل فرد إلى زاويته وانغمس في هاتفه الجوال أو حاسوبه وظهرت في إطاره ظواهر إنسانية واجتماعية جديدة، فإنه يتطلّب **وضع ميثاق اجتماعي جديد** يأخذ بعين هذه المتغيّرات الجديدة من أجل الحدّ من العنف عبر مختلف وسائط تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وذلك، للقضاء على هذا النمط المستحدث من العنف والتخفيف من حدة المعاناة الناجمة عنه، وخاصّة القضاء على التطبيع مع أي نوع من أنواع العنف المسلّط على النساء وعلى ظاهرة الإفلات من العقاب.

ثانيا: العنف السيبرني الموجّة للنشيطات في الحقل المدني التونسي

1. مناخ سياسي شعبوي انفعالي منتج للعنف

دخلت تونس منذ انتخابات 2019 منعرجا تاريخيا جديدا، فالانتخابات الرئاسية والتشريعية قد حملت معها مؤشرات أخرى لم تحظَ بالتحليل المعمّق، وهي مؤشرات تحيل على تغيير في مستوى السلوك والفعل السياسي، تميّز بالابتعاد النّسبي عن وسائل الإعلام التقليدية لأبرز رموز القوى الشعبوية، وبتوجّه مكثّف لوسائل الاتصال الاجتماعي[15]بصفتها فضاءً عموميا افتراضيا يسهُل من خلاله توجيه الانفعالات ولا يستند على العقلانية كسمة لصيقة بالحداثة. إنه سلوك ما بعد حداثي، تلعب فيه العاطفة دورا مهما. فقد فتحت وسائل التواصل الاجتماعي الباب أمام اهتمامات يومية وبسيطة لحيوات مركّبة، وأنتجت مظاهر سلوكٍ تُعْلي من شأن الحسّي والملموس والقريب والمتحوّل والفوضوي وتتبّع الآني ومنحه معاني خاصة وذاتية... الخ.

يعتبر العالم الافتراضي، بمثابة نمط وجود خصب وقوي يثري العلاقات ويوسّع مجالاتها ويقّرب المسافات، كما يسهُل من خلاله توجيه الانفعالات. وفي إطار هذا الفضاء، تبلّورت هوية "النحن" أو الجماعة التي ترفض النخب السياسية وتعتبرها فاسدة وانتهازية و"الهم" النخب السياسية والأحزاب التي فشلت في إدارة الشأن العام. وقد برزت هذه الثنائية بوضوح خلال الدور الأوّل للرئاسية سنة 2019، من خلال توجّه طيف هام من الشباب للانتخابات الرئاسية دون سواها. هو في الواقع سلوك "انتخابي عقابي" لكافة الطيف السياسي والحزبي والمدني. وهو سلوك رافض للانتخابات التشريعية وخاصة "ضد المنظومة ومع تقويضها". كما أنّه ذات السلوك أو الفعل السياسي الذي لاحظناه من خلال عدد من الصفحات والمجموعات الفايسبوكية[16] المساندة

---

[15] أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى وجود ثورة اتصالية ونظم معلوماتية اجتاحت معالمها جميع دول العالم خلال فترة قياسية من الزمن، بحيث شهدنا مع مطلع القرن الحادي والعشرين ظهور وميلاد شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة والتي من بينها شبكة "الفايسبوك"، التي تعتبر بمثابة نقلة نوعية في مجال الاتصال والتواصل على نطاق العالم بأكمله.

[16] خلال هذا البحث، تمكنا من إحصاء 60 صفحة ومجموعة فايسبوكية، بعضها خاصة والبعض الآخر عامة، تحمل إما اسم الرئيس قيس سعيد أو اسم الشعب يريد. هذا بالإضافة إلى صفحات ومجموعات أخرى، على غرار مجموعة "أخبار تونس" التي يتابعها 270.697 ألف تونسي(ة). وهي مجموعة يعرفها القائمون عليها كونها " صفحة ليس لها أي اتجاه حزبي، نلتزم الحياد والمصداقية وننقل لكم الخبر بكل شفافية". وقد نشطت هذه الصفحة بشكل كبير للترويج لقرارات الرئيس بتاريخ 25 جويلية 2021. وصفحة-مجموعة تحت عنوان "حراك 13 أكتوبر" كانت قد تمّ إنشائها مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 وتعرف الصفحة نفسها كونها لسان " مشروع وطني بلا لون حزبي أو أيديولوجي عابر لكلّ التقسيمات ومفتوح لكلّ وطني حرّ للمساهمة في تكريس السيادة والعدل من أجل النهوض بوطننا" وينتسب إليها 41.352 ألف. والجدير بالملاحظة أن هذه المجموعات-الصفحات مرتبطة بصفحات وجماعات أخرى، تسمى بلغة فايس بوك Pages-connexes. فهي تحيل على بعضها البعض.

للرئيس قيس سعيد، التي تستعمل العنف وتعتمد على آلية "القرب" من خلال استثمار وسائل التواصل الاجتماعي[17] لشيطنة الأحزاب والنخب السياسية ومن أجل الدعاية لمرشح "منفرد" تمّ تقديمه بأنه "بلا سند حزبي وصاحب أخلاق وقويم السلوك"، وخاصة، حاملا لمشروع سياسي مختلف يهدف من خلاله إلى إصلاح "الديمقراطية المشوّهة" وتجذيرها في المجتمع من خلال خلق "مجتمع القانون" ومنح السلطة ولو رمزيا، للجموع التي تمّ تهميشها على امتداد عشر سنوات بحسب التصوّرات التي تمّ ترويجها. وكان أن انتصر هذا التيار الشعبوي واعتلى مرشّحه سدّة الحكم. ونشير إلى أنّه خلال فترة انتخابات 2019 قد شهدنا نشاطا دعائيا لا نظير له على الفايسبوك لكافة المترشحين تصاعدت معه موجات عنف كبير وارتفعت خلالها وتيرة المداولات العامة المرتبطة بالشأن الانتخابي. وهي مداولات ذات طبيعة انفعالية تتّجه إلى شيطنة الخصم والحطّ منه والمسّ من كرامته.

حافظت العديد من الصفحات الفايسبوكية على وجودها بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 واشتغل عدد منها ليس لترويج الأفكار والمقترحات والآراء الخاصة بالشأن وإنّما للدفاع المستميت عن الشخوص والهجوم على المختلف وممارسة كافة أشكال العنف الرقمي-الافتراضي ضدّه. وتميّزت الفترة التي عقبت انتخابات 2019 إلى حدود 25 جويلية 2021 باضطرابات واحتجاجات مطلبية متعدّدة ومتفرّقة لم تخلو من موجات عنيفة على صفحات التواصل الاجتماعي. وشهدنا خلالها برلمانا يمارس من خلاله العنف السياسي في أسوء مظاهره وحكومة تشتغل وسط تجاذبات سياسية حادة كنتيجة مباشرة للنزاع على السلطة وعلى الصلاحيات بين رئيس البرلمان ورئيس الدولة من جهة أخرى، وبين هذا الأخير ورئيس الحكومة، من جهة أخرى. انتهت هذه المرحلة إثر الإعلان عن حالة الاستثناء من قبل رئيس الجمهورية الذي كدّس كل السلطات في يد واحدة وأعلن نفسه "منقذا للبلاد من خطر داهم" كيّفه كما ترائى وتيرة له. وبمعزل عن تحليل الفعل السياسي ومآله وآثاره، فإن ما ميّز الفترة التي عقبت 25 جويلية 2021 هو ارتفاع ملحوظ بمنسوب العنف السيبرني الذي استهدف بالخصوص النشطاء

[17] تكوّنت قبل الحملة الانتخابية أول صفحة تحت اسم الاستاذ قيس سعيد وصلت إلى حدود 600 ألف متابع ثم اغلقت واختفت بعد فوزه بالانتخابات بفترة. وهي تجمع تقريبا، نفس العد الذي انتخبه بفارق بسيط. بعد هذه الصفحة، هذا إلى جانب المجموعات الخاصة Privé التي تحوّل عددا منها إلى مجموعات عامةPublic . وهي مجموعات فايسبوكية تظهر إلى اليوم للمتابعين، ويتراوح عدد المنتسبين لها بين 11 ألف و64 ألف. (طبعا المجموعات التي استطعنا معاينتها). وهي مجموعات تحمل أسماء متعددة: الأستاذ قيس سعيد رئيسا، أنصار الأستاذ قيس سعيد، مسانديي الأستاذ قيس سعيد...الخ. هذا بالإضافة إلى عدد آخر من المجموعات التي تحمل اسم الشعب يريد.

والنشيطات في الحقلين المدني والسياسي. فكل من له رأيا أو تقييما أو تقديرَ موقف سياسي مختلف كان عرضة لسيل من العنف السيبرني الممارس من جيش إلكتروني متحمّس ومنخرط في الانفعال الشعبوي.

تجدر الملاحظة، أن الشعبوية لا ترتبط بطبقة معيّنة أو فئة بذاتها بل هي شكل من أشكال الخطاب التعبوي الغاضب المبني على الاستياء الذي يحرّك الانفعالات. فالشعبوية، هي استراتيجية خطاب ومنطوق سياسي يقرب ممّا هو موجود في العامّي ويستعمل نفس العبارات بمضامينها التحقيرية للخصوم لغاية إحداث قطيعة بين "نحن-الجموع-الشعب الذي له غايات سياسية يرعب في الوصول لها، و "هُم" نخب ضدّ الترويج للديمقراطية الراديكالية القاعدية ومفاهيم الإرادة العامة والسلطة للشعب وشعارات "الشعب يريد" و"الشعب يؤسس" و"الشعب صاحب الكلمة الفصل"...الخ. وتعتبر هذه المفاهيم والشعارات بمثابة المقدّمات للتحكّم في الاتّجاهات العامة الإدراكية للجموع من خلال الاستثمار في الغضب وترسيخ حالة حرب الكل ضد الكل وإعلاء شأن الشعب مقابل خلق ضدّية رافضة للنخب ولكل الأجسام الوسيطة من أحزاب وجمعيات ونقابات وغيرها.

تخلق الشعبوية نفسية جماعية مشتركة (نحن) بين فيلق مناصريها المتحلقين حول "نحن الشعبوية" والمنتصرين للرجل-الشعب[18] بتعبير روزانفالون أو القائد الملهم أو الممثل لهواجس مشتركة. وتعبّر هذه "النحن" عن هوّية جماعية مشتركة، هي في تضادّ تام مع من هم خارج دائرتها، أي "الهم-المختلفة" التي تجمع طيفا واسعا ومتشظيا من الأنوات الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية. وتواجه "النحن" "الهم" بكل عنف لأنّها تضعها في مرتبة "العدو" لا الخصم الذي يمكن أن تتواجه معه في كنف الاحترام المتبادل. كما تنخرط "النحن" في منازعة سياسية تقع في المجال الأخلاقي بين "الخير والشر" و"الصدق والكذب" و"الفساد والصلاح". فالشعبوية، هي بالنهاية، عبارة عن نزاع أخلاقي تنتفي فيه ومن خلاله التعدّدية. وبما أن جوهر المنازعة السياسية أخلاقي فإن طبيعة هذه المنازعة ترفض التعدّد والمداولة La délibération صلب المؤسسات

---

[18] مفهوم استعمله بيار روزانفالون، انظر:
ROSANVALLON. Pierre, Le siècle du populisme : Histoire, théorie, critique, éd, Seuil, Paris, 2020, 276 pp.

لكونها "منتجة للفساد" حسب تصوّرات الشعبويين وسببا من أسباب إلغاء الفاعل الجماعي، أي الشعب، ولذلك، يتّجه الشعبويون إلى إلغاء الأجسام الوسيطة لأنّهم لا يعترفون بالوساطة بين الشعب والحاكم، ولذلك، يتّجهون إلى وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة مباشرة تتيح التفاعلية والتفاعل الاجتماعي بين الجميع دون تمييز. ويؤكّد الدارسون للشعبوية أن الشعب هو كيان مجرّد فهو عبارة عن رابط اجتماعي يتأسّس بين الزعيم الشعبوي وجمهوره. وهذا ما يؤكّده لاكلاو الذي اعتبر أن الشعب "ليس مجموعة متكونة بالفعل، وإنما هو علاقة تنشأ بين مجموعة من الفاعليين الاجتماعيين"[19] المتحلقين حول زعيم يدّعي تمثيليه لهم.

ضمن هذه الارتباطات التي تخلقها الشعبوية تتقوّى النزاعات المتعصّبة التي ترتفع معها وتيرة الانفعال ونزعة العداء وتتغذّى معها ما يسمّى بديكتاتورية الجماهير أو قانون الجمهرة La foule، وهو ما يفسّر ارتفاع منسوب العنف السيبرني الذي مارسه أنصار الرئيس ضد كل من يختلف معهم في الرأي وفي تقديم الموقف السياسي أو في تقييم المرحلة ونقد الاستفراد بالسلطة والتمشي الأحادي الذي تمّ انتهاجه منذ 25 جويلة 2021. وإنّه في إطار هذا المناخ الشعبوي الانفعالي المنتج للعنف عبر شبكات التواصل الاجتماعي نحلّل العنف السيبرني الموجّه للنسويات وللنشيطات في الحقل المدني العمومي. فما هي تجلّيات هذا العنف؟ وما هي مظاهره وخصوصياته وآثاره؟

2. العنف في الفضاء السيبرني؛ نسويات مستهدفات؟

تواجه النسويات النشيطات في الحقل المدني العنف الرقمي-السيبرني كغيرها من النساء. فهن غير محصّنات من هذا النمط من العنف، ولعلّهن أكثر عرضة من غيرهن من النساء، لأشكال معيّنة ومحدّدة من هذا العنف المرتبط بنشاطاتهن وآرائهن وبصفتهن شخصيات عمومية. وتعتبر مُمارسة العنف ضد المرأة في العالم الافتراضي والساحات الرقمية بتنوّعها امتداداً وتكريساً للعنف المُوجّه ضدها في العالم الواقعي، حيث يتمّ ترويج الصّور النّمطية المتداولة في المجتمع ونشر

[19] محمد هدهود، وعود الشعبوية ومزالقها: إرنستو الكلاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية، دراسات مرايا، منشورات أكاديميا، (بلا تاريخ).

تعاليق وتدوينات تعكس نفس التصوّرات والتمثّلات الموجودة واقعيا. فالعالم الافتراضي-الرقمي هو في النهاية انعكاس لما يُعتمل في صلب المجتمع. بما يعني، أن مضامين العنف اللّفظي ضد النساء في العالم الافتراضي يعبرّ عن مُكتسبات البيئة الاجتماعية القائمة على فعل التمييز وعلى تبرير العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن نلاحظ العنف اللفظي السيبرني-الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال المنشورات المكتوبة أو التعليقات والرسائل المباشرة، إضافةً إلى الصور التفاعلية والفيديوهات التي تستهدف النساء بشكل عام والنسويات بشكل خاصّ.

إن أشكال العنف التي تواجهها النسويات والنشيطات في الحقل المدني والبارزة للعيان تتمثل في: القذف والسب والشتم والسخرية والثلب والتحقير والتهديد والتكفير واستعمال العبارات الخادشة للحياء ولمضامين تمس من السمعة بهدف الشيطنة والتنكيل. فاللغة المستعملة قائمة على التمييز ومعبّرة على الصدام والنّزاع والحطّ من الكرامة، وتتضمّن منسوبا مرتفعا **لحقل دلالي قدحي** يحرّض على **الإقصاء القائم على الجنس-النوع**. ونشير إلى أن منسوب العنف السيبرني يخفت حينا، ويرتفع حينا آخر. بمعنى أن درجة ارتفاعه أو انخفاضه في علاقة بالنسويات وبالنشيطات في الحقل المدني مرتبط بالأحداث اليومية السياسية أو بما يجدّ على الساحة الحقوقية، وفي علاقة بمواقفهن من الوضع السياسي العام وبآرائهن حول الشأن العام التونسي.

لقد شوهد ارتفاعا لمنسوب العنف الموجّهة لهذه الفئة من النساء مباشرة على إثر إعلان حال الاستثناء في تونس بتاريخ 25 جويلية 2021. فقد تعرّضت بعض النسويات للتشويه والشيطنة على إثر رفضهن تأويل الرئيس للفصل 80 من دستور 2014 حيث دافعن عن قراءة دستورية مختلفة للنّص، واعتبرن أن ما حدث هو "انقلاب على الدستور" وخرق جسيم له. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، واجهت أستاذة القانون الدستوري سناء بن عاشور ورئيسة جمعية بيتي عنفا سيبرنيا-رقميا خلال استضافتها على أمواج إذاعة موزاييك آف آم منذ سنة، للتعبير عن رأيها القانوني من إجراءات 25 جويلية ومن حالة الاستثناء ومن قراءة رئيس الجمهورية للفصل 80 من دستور 2014 الذي استند إليه. ويبيّن الرسم التالي، مجموعة من الكلمات التي وردت في التعاليق[20]

[20] أبرز التعاليق التي حملت مضامين عنيفة فيها ثلب وسخرية واحتقار وحط من القيمة الاعتبارية للغير واتهام وتخوين وغيرها من صنوف العبارات التي تقع في الحقول الدلالية التي تؤشر على العنف السيبرني، يبيّن الجدول رقم 1 المنشور في ملاحق الدراسة. انظر التعاليق تحت فيديو موزاييك آف أم المنشور على شبكة يوتوب والمتضمن استضافة سناء بن عاشور بتاريخ 20 أوت 2021.

التي تفاعلت سلبيا مع مضمون الفيديو واحتوت على ألفاظ مستهجنة ومضامين انفعالية عنيفة فيها شيطنة وحط من القيمة الاعتبارية للناشطة الحقوقية...

إن العبارات المبيّنة في الرسم البياني أعلاه، تحمل في ذاتها مضامين فيها الحط من الكرامة والتحقير والشتم والسخرية والتبخيس المعنوي. وتنتمي جميع هذه العبارات للمعجم العنيف، علاوة على أنّ العبارات الداعية للصمت تحمل انتهاكا لحرية التعبير. كما أن أو الاتهام "بالدفاع على لوبيات الفساد" هو لغاية الشيطنة وضرب المصداقية، وهذا بالإضافة إلى تعليقات أخرى، فيها ثلب واتهام "بالخيانة والعمالة للأجنبي" ومسّ من العائلة واتهامها بالعمالة منذ عهد الباي. ها هُنا، فإن العنف الموجّه للناشطة الحقوقية (سناء بن عاشور) قد تجاوزها ليمسّ من نَسبها وعائلتها، وذلك، من خلال هذه العبارات، "*_شوفو اشكون يحكي؟ بنت بن عاشور الي مشي مع المؤتمر الافخارستي، يعني هو تحالف مع فرانسا، واليوم بنتو تتحالف مع النهضة، زايد قالوا هاك العْريف*

منين؟ قالوا من هاك الشجرة"[21]. إن الغاية من هذ الاتهامات، هو التشكيك والتبخيس والتحقير. كما تقع هذه العبارات في السجل الكلامي للخطاب الشعبوي القائم على شيطنة المختلف أو الخصم السياسية واتّهامه بـ "*التآمر، وضعف الوطنية والكذب*"، أي اتهامه بتهم سياسية-أخلاقية لغاية التحريض عليه وخاصّة، بهدف إسكاته وإلجام صوته.

إن المناخ الانفعالي الذي خلقته الشعبوية منذ سنة 2019، ما زال متواصلا. وهو مناخ يحتد فيه العنف ويخفت بارتباط ببعض المحطات السياسية المهمة التي تندرج في سياق المتغيّرات التي تعيشها البلاد، مثل الاستفتاء والانتخابات وغيرها. فمثلا، على إثر عزل 57 قاضيا[22] وبعد حل المجلس الأعلى للقضاء[23] وتعديل المرسوم عدد 11، شهدت شبكات التواصل الاجتماعي هجوما سيبرنيا عنيفا استهدف كل منتقدي ومنتقدات قرار العزل. وقد كان الهجوم مركّزا على الشيطنة والثلب والاتّهام بالفساد لكل القضاة والقاضيات ولكل من له تقدير موقف سياسي مختلف متعلّق بهذه القضية. فقد تمّ اتهام الجميع "*بتبييض الفساد والقضاة الفاسدين*" و"*بالتواطئ مع اللوبيات*" وذلك، بهدف ضرب المصداقية بل بهدف الإقصاء والتنكيل بالغير ووضعه في خانة "الخونة" والإجهاز عليه **واغتياله معنويا**.

هذا بالإضافة، إلى التوجّه للمدافعات والنسويات، بعبارات عنيفة تمييزية تعكس عقلية أبوية تحطّ من الحرمة المعنوية والجسدية للنساء، فتتّجه إلى تحقيرهن ووصمهن، والسخرية منهن وتشويه سمعتهن الأخلاقية والاعتبارية. وكل العبارات المستعملة تتضمّن عنفا لفظيا ونفسيا قوّيا ومضاعفا. هو كذلك، لأن النسويات يعنّفن لكونهن نساء ويعنّفن لأنهن نشطيات وفاعلات في الشأن العام ومختلفات عن غيرهن من النساء الأخريات. وإنه عند تحليل التعاليق التي دوّنت إثر تصريحين مختلفين: أحدهما، للقاضية روضة القرافي[24]، الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة، والثاني

---

[21] انظر، الجدول رقم 1 الموجود في ملاحق الدراسة.

[22] صدر في 1 جوان 2022 أمرا رئاسيا يقضي بإعفاء 57 قاض وقاضية، سبقه مرسوم رئاسي تم بمقتضاه تعديل المرسوم عدد 11 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، بشكل يمنح لرئيس الجمهورية صلاحية الإعفاء المباشر للقضاة الذين تتعلق بهم قضايا تمس من سمعة واستقلالية القضاء.

[23] في 13 فيفري 2022 أصدر الرئيس قيس سعيد المرسوم الرئاسي عدد 11 لسنة 2022 مؤرخ في 12 فبراير 2022 يقضي بحل المجلس الأعلى للقضاء واستبداله بمجلس جديد يدعى «المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

[24] انظر التعليقات التي دونت تحت فيديو راديو اكسبريس آف آم المنشور على شبكة اليوتوب والمتضمن استضافة روضة قرافي بتاريخ 8 جوان 2022.

لبشرى بلحاج حميدة[25]، ناشطة نسوية حقوقية، تمّ رصد العبارات المبينة أسفله، وهي عبارات دالة على السحل الالكتروني السياسي وعلى العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي:

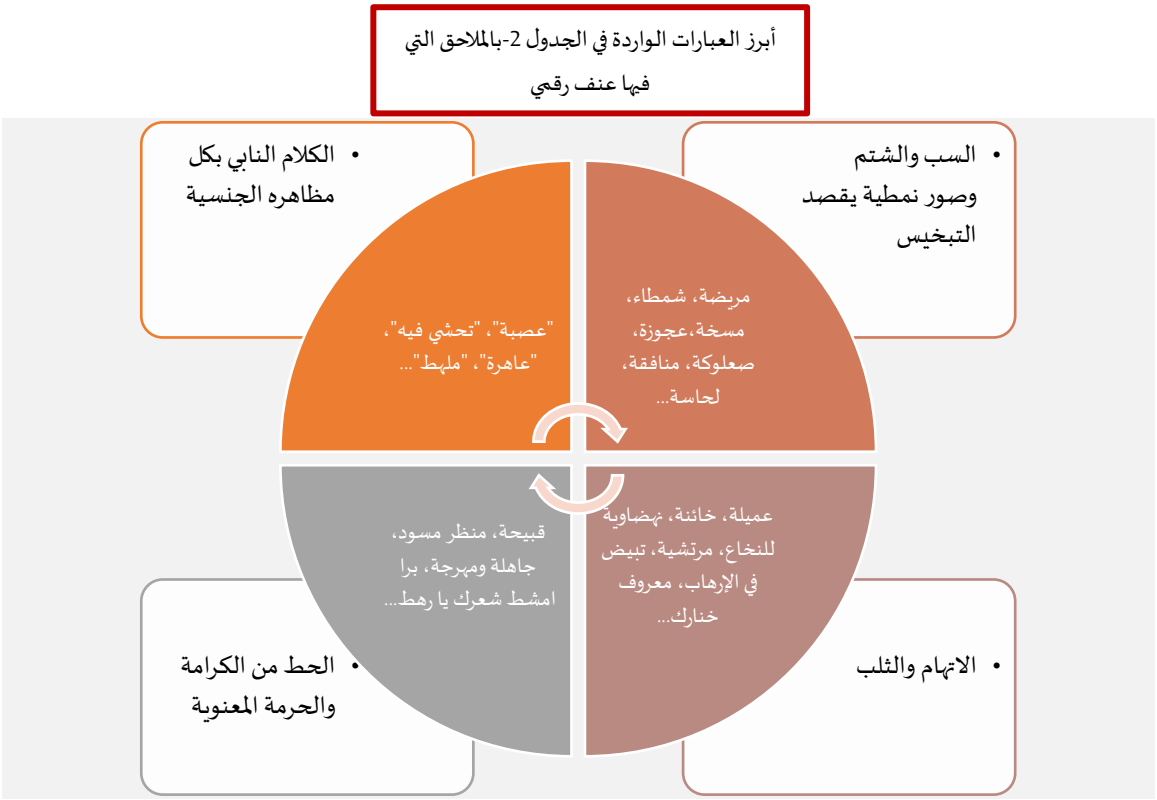

نتبيّن من خلال الرسم البياني أعلاه، العبارات العنيفة الأكثر تواترا التي استهدفت الناشطتين (روضة وبشرى). وتتضمّن هذه العبارات أحكاما قيمية ذات طبيعة أخلاقية، كما أنّها العبارات الأكثر شيوعا شيوعا لتبخيس النساء. و"*يفهم من ذلك أن التمثلات ذات العلاقة بالأحكام الأخلاقية هي مقياس محرار مفصلي لتقييم سلوك النساء واحترامهن*"[26]. كما أن تبخيس النساء يتمّ عبر استعمال ألفاظ الغاية منها الإهانة المعنوية والنفسية، وخاصّة الإضرار الأخلاقي والإقصاء الاجتماعي. وهي ألفاظ تستهدف أجساد النساء وملامحهن، من نوع "*ملاّ منظر*"، "*كلامها أقبح من وجهها*"، وغيرها من ألفاظ أخرى. ويُفسّر استعمال هذه الألفاظ، بما تتضمّنه من عنف قائم على أساس الجنس، ما ترسّب في المتخيّل الجمعي من أحكام مسبقة وصور نمطية مرتبطة بأجساد

[25] انظر التعليقات التي دونت تحت فيديو راديو موزاييك آف آم المنشور على شبكة اليوتوب والمتضمن استضافة بشرى بلحاج حميدة بتاريخ 10 أوت 2022.

[26] الصادق الهمامي، العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا، منشورات الكريديف، تونس، 2020، ص 49.

النساء وحيواتهن. ففي المخيال الشعبي، جسد المرأة جسد اجتماعي بامتياز، بما يعني أن النساء لا سلطان لهن على أجسادهن في الثقافة الذكورية، وأن هذا الجسد هو بمثابة المعيار الاجتماعي الذي يحدّد المكانة الاجتماعية للنساء ويدمج من خلاله النساء أو يقصيهن ويصمهن اجتماعيا.

تحمل هذه النظرة الاجتماعية عنفا رمزيا مترسبا في التصورات والتمثلات الاجتماعية، قائما على التمييز، من جهة ومن جهة أخرى، مستندا على نوع من التقييم الإيجابي أو السلبي بحسب المكانة المعيارية التي يرغب الرجل أن يضع فيها المرأة، وذلك، من منطلق أن جسد المرأة هو عبارة عن بناء تاريخي وثقافي واجتماعي وليس جسدا خصوصيا. ويتميّز العنف السيبرني ضد النسويات والنشيطات في الحقل المدني بكونه **عنفا سياسيا افتراضيا** بمعنى ما له. فهو عنف موجّه من أجل **تكميم الأفواه وسلب الحق في التعبير**. ويتّخذ هذا العنف دلالات متعدّدة، منها استهداف القيمة الاعتبارية للغير، ومحاولة ضرب المصداقية، والتشكيك في نزاهة الموقف المعبّر عنه، والحط من الكرامة، ولذلك، نلاحظ هجوما أو سحلا الكترونيا عنيفا يتضمّن اتّهامات مجانية واختلاق روايات الغاية منها التشويه والشيطنة والتشهير والإقصاء. هذه الرباعية (أي التشويه والشيطنة والتشهير والإقصاء)، تستهدف الصورة الاجتماعية لهذه الفئة من النساء، وتتضمّن عدم اعتراف لهن بالمكانة الاجتماعية التي حصلن عليها، سواء من خلال التعليم أو المهنة أو التخصّص، أو المعرفة. كما تتّجه إلى تحطيم المكانة الرمزية لهن في المجتمع والمرتبطة بنضالاتهن من أجل الحرية والكرامة والحقوق المتساوية بين الجنسين، خاصّة. وينضاف إلى هذا، النزعة الشعبوية القائمة على التعريض بالنخب والتي لا تخفي عداءها لهذه الفئة الواسعة. فالشعبوية تُبنى على معاداة النخبة وعلى تغذية العداوة بينها وبين "الشعب-الجمهور" أو "نحن الشعبوية. وهو ما يفسّر التوجّه إلى اتهام النخب بالفساد، وبأنهم جزء من "*الخراب المستشري*" أو "*جزء من عشرية الخراب*"[27]...الخ.

تشترك كل النسويات والنشيطات في الحقل المدني والسياسي في هذه النوعية من العنف السياسي المركّب الذي يحمل في ذاته العنف اللفظي والنفسي والتهديد السيبرني cyber intimidation،

[27] هي عبارات تمّ رصدها في تعليقات متنوعة دونت تحت الفيديوهات التي فيها مشاركات لنسويات أو لنشاطات حقوقيات.

والفلامينغ Fläming أو الهجوم السيبرني الذي يتمظهر من خلال إمطار الغير بمضامين عنيفة تقوم بها مجموعات فايسبوكية أو جيش سيبرني أو شخص واحد يمكن اعتبار "جندي" افتراضي. ونشير إلى أنه في أغلب الأحيان يكون ممارس العنف غير معروف الهوية أو شخص يستعمل اسما مستعارا أو كُنية. وهذه نوعية من "البروفيلات" المجنّدة الكترونيا للهجوم على الغير أو على الخصم السياسي أو الحقوقي أو الناشط والناشطة في الحقل المدني، بما يؤكّد ما ذهب إليه الدارسون للعنف السيبرني، عند تأكيدهم على أن من يمارس العنف السيبرني واقع تحت تأثير ما يسمى بـ "*مقصورة القيادة*" Cockpit كما ذكرنا سابقا، وإنّه تحت هذا التأثير يحدث القصف الالكتروني لأشخاص أو لشخصيات لا علاقة تجمعهم-هن مع من ممارس العنف عليهم-هن. ويوضح الرسم التالي هذا النموذج من العنف السيبرني:

2.1. نسويات في قلب الحدث وعنف بالمرصاد

كنا قد أشرنا إلى ارتباط ارتفاع منسوب العنف السيبرني الموجّه للنشيطات السياسيات والمدنيات بمحطات سياسية عاشتها البلاد. ولرصد حجم العنف المسلط على النشيطات ركّزنا الاهتمام على مدوّنة احتوت على التعليقات التي استهدفت الصفحة الرسمية لجمعية أصوات نساء[28] وصفحات رسمية لوسائل إعلام[29] كانت قد استضافت نشيطات ومدافعات على الحقوق

[28] ملاحظة: بخصوص الصفحة الرسمية لجمعية أصوات نساء تابعنا كل منشوراتها خلال الفترة الممتدة بين 02 جويلية و12 أوت 2022 وكل التعليقات على المنشورات التي نشرتها الجمعية.

[29] ملاحظة: بخصوص الصفحات الرسمية لوسائل الإعلام ركزنا على الفيديوهات التي نشرت في نفس الفترة المبينة أعلاه والتي استضافت شخصيات نسوية للتعبير عن آرائهن.

الإنسانية[30] خلال الفترة الممتدة بين 02 جويلية 2022 و12 أوت 2022، أي الفترة التي سبقت الاستفتاء على دستور 25 جويلية والفترة التي تلتها، وذلك، لرصد منسوب العنف السيبرني وقياس درجة حدّته أو ضموره. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن حجم المنشورات بالصفحة الرسمية لجمعية أصوات نساء فقد بلغ عددها 51 منشورا، وهي المبينة الجدول رقم 3 بالملاحق، وقد توزّعت على النحو التالي:

حظيت هذه المنشورات المبيّنة أعلاه بمجموعة من التفاعلات بلغت 4392 تفاعلا عن طريق الرموز المستعملة في شبكة التواصل الاجتماعي، و2060 "مشاركة-برتاج" و951 تعليقا. وتتوزّع هذه التفاعلات والتعليقات والتقاسم-المشاركة أو "البرتاج" حسب الفترات المبينة في الرسم البياني التالي:

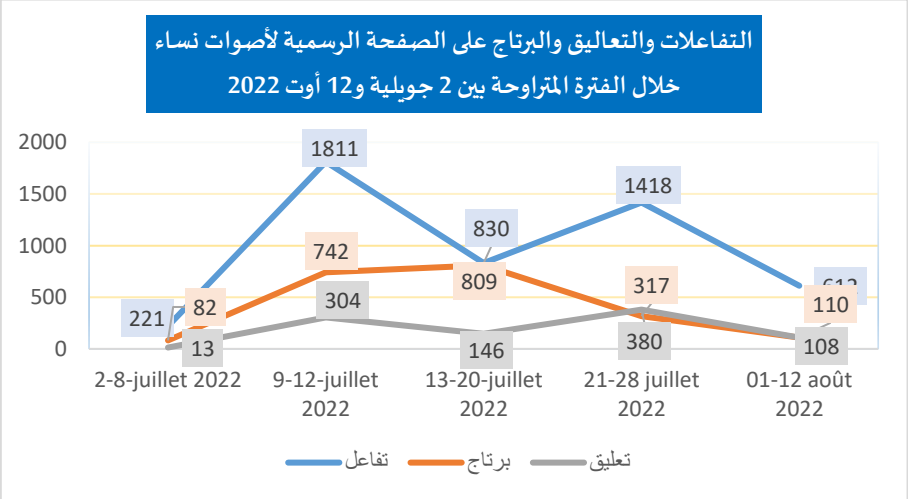

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، أن التفاعل مع منشورات جمعية أصوات نساء خلال الفترة المتراوحة بين 02 جويلية و12 أوت 2022 قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المتراوحة بين

[30] في هذا الجزء تمّ التركيز على التعليقات التي استهدفت منشورات جمعية أصوات النساء، والتعليقات التي استهدفت بالأساس، الناشطتين المنتميتين للجمعية، سارة بن سعيد: المديرة التنفيذية، وسارة المديني: مستشارة قانونية في الجمعية.

09 و12 جويلية، وهي فترة انطلاق الحملة الالكترونية للجمعية للتحسيس بمضامين الدستور المعروض على الاستفتاء آنذاك، كما أنّها الفترة التي عرفت فيها الصفحة الرسمية للجمعية هجوما وكمّا من العنف السيبرني-الرقمي الذي انخفض نسبيا في الفترة المتراوحة بن 13 و20 جويلية، ثم عاد للارتفاع من جديد خلال الفترة المتراوحة بين 21 و28 جويلية 2022. ويعود هذا الارتفاع والانخفاض التفاعلي المتضمّن للعنف الرقمي إلى مسألتين أساسيتين:

- **المسالة الأولى**: ارتبطت بحملة الاستفتاء وأجوائها الانفعالية وبموقف الجمعية منه ومن الدستور المعروض وعدم استساغة الموقف الرسمي للجمعية بما عرّض الصفحة للهجوم السيبرني
- **المسألة الثانية**: ارتبطت بحجم المنشورات على الصفحة ونوعية المنشورات. فقد شهدت فيديوهات تفسير الدستور وفيديوهات النّدوات الافتراضية حول الدستور حجما مرتفعا من التفاعل والتعليق والبرتاج، وكذلك، من العنف الرقمي.

وتعد الفترة المتراوحة بين 09 جويلية و28 جويلية 2022 الفترة التي سجّلنا فيها هجوما سيبرنيا قوّيا على صفحة الجمعية رافقته أشكالا من العنف السيبرني على النشيطات النسويات وارتفاعا لمنسوب العنف. وهو هجوم من الجمهور المساند للاستفتاء وللدستور وللرئيس الذين لا يقبلون المداولة ويرفضون الخوض في محتوى الدستور. فقد انخرط الأنصار في حملة شرسة على كل من يخالفهم أو تخالفهم الرأي وكل من ينقد أو تنقد الدستور ومساره. فقد اتّجه مساندو الرئيس والاستفتاء إلى نوع من المبايعة وصوّتوا بنعم دون نقاش محتوى الدستور وآثاره بل أنّهم قد تجنّدوا في حملات سيبرنية-الكترونية استهدفت كل عقل نقدي وكل مختلف. ويبيّن الرسم التالي فترات انخفاض وارتفاع التفاعل والتعليق و"التقاسم-البرتاج" التي رافقها ارتفاع منسوب العنف السيبرني أو غيابه تماما.

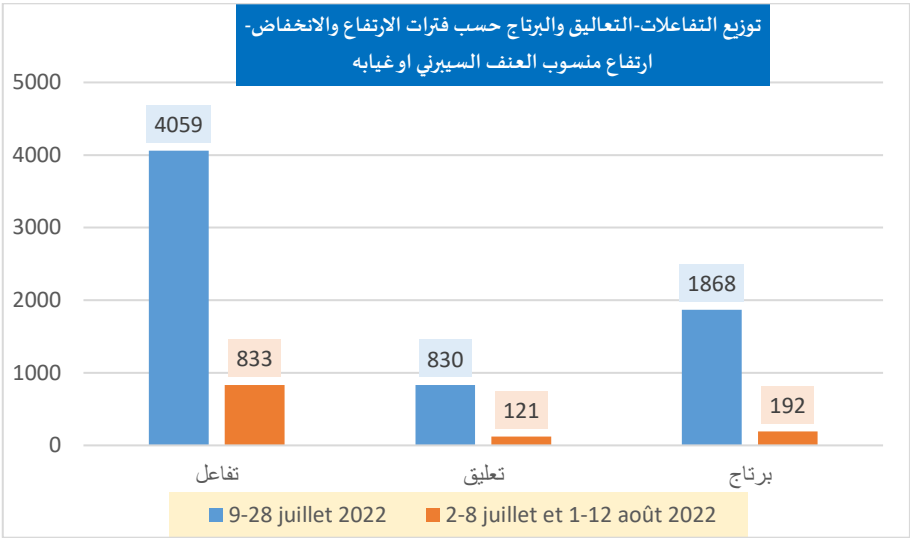

ونشير إلى أنه في الفترة المتراوحة بين 02 و12 أوت 2022 قد واصلت **جمعية أصوات نساء** نشاطها في علاقة بتفسير الدستور الجديد وآثاره على حقوق النساء. فقد نظّمت ندوة افتراضية بمناسبة 13 أوت حول هذا الموضوع. والجدير بالملاحظة أنه على الرغم من ارتفاع حجم "التقاسم-البرتاج" لهذه الندوة إلاّ أنّنا لم نسجّل أي تعليق فيه أي نوع من أنواع العنف السيبرني، عدا بعض التفاعلات "الضاحكة أو المستاءة". أما العبارات الأكثر تواترا والأكثر دلالة عن العقلية المجتمعية، والتي مثلّت قاسما مشتركا بين مختلف النسويات اللّواتي مورس عليهن العنف السيبرني خلال الفترة المبيّنة أعلاه، ومن خلال الصفحة الرسمية للجمعية، فهي:

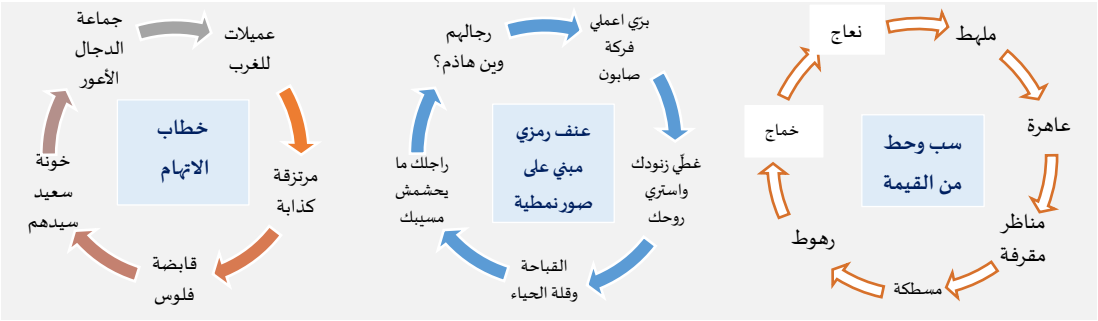

تندرج الألفاظ المستعملة في التعاليق التي حملت مضامين تقع في مجال العنف ضمن معجم لغوي سائد في المجتمع. وهو معجم يعكس الفكر البطريركي-الأبوي الذي يحيل النساء على الفضاء الخاصّ، وينكر أي دور اجتماعي أو حقوقي أو سياسي لهن. وفي هذا الإطار تتنزّل العبارات الدّاعية إلى الاهتمام بالشؤون المنزلية بدل التداول في الشأن العام أو الداعية لأزواج النسويات بأن

يتدخّلوا لإسكات أصواتهن من منطلق وصاية ذكورية مهينة، بما يفسّر **العنف الرمزي** المعشش في الأذهان والذي يعكس التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية. أمّا العبارات الحاطّة من الكرامة، فهي تلك العبارات التي فيها شتم ونعوت ووصم اجتماعي، وإن كانت تعبّر هي الأخرى، عن فكر ذكوري موغل في العنف فإنّها تقع ضمن **العنف اللفظي** الذي تتعرّض له النساء مهما كانت مكانتهن الاجتماعية، ومهما كان مستواهن التعليمي. وهذا عنف رائج في الفضاء العام ولا يخص النسويات فحسب، بل تتعرّض له كل النساء. في حين أن العبارات التي فيها اتّهام بالعمالة والتخوين، فهي نوع من **العنف السياسي** الذي فرضه السياق التي تمرّ به البلاد، وهو عنف موجّه للنشيطات والفاعلات وفي الفضاء العام. فالشعبوية تتّجه إلى شيطنة المختلف وتتّهمه في محاولة لاغتياله رمزيا وضرب صدقيته والتقليل من أثره. كما أنّها تتّجه إلى خلق مناخ من الريبة والتوجس من الغير المختلف. وهو مناخ قد مهّدت له كل خطابات الرئيس سعيد الذي ما من كلمة ألقاها إلاّ وتضمنت اتهاما لـ "هم" هلامية غير معلومة. وهذه "الهم" هي كل من يختلف مع ما سمّي بمسار 25 جويلية أو من ينقد أو يعارض التمشي الأحادي الذي انتهج أو الدستور الذي كتبه بمفرده. وهذا ما يفسّر التعاليق التي فيها اتّهام للنسويات المعارضات لدستور 2022، فقد أشارت بعض التعاليق إلى "*تلقي أموال*" أو إلى أن من تنقد الدستور هي من بين "*جاريات الغنوشي*" أو أنها "*بعرورة*" (نسبة إلى عبير موسي) أو أنها "*صهونية*"...الخ، من عبارات التخوين والتنكيل والاغتيال الرمزي والمعنوي.

ثمّة دوافع نفسية واجتماعية لهذه الاشكال من العنف السيبرني-الرقمي الذي تمّت ملاحظته خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء على الدستور. فهو عنف مندرج ضمن حملة مناصرة للرئيس ودستوره، ولذلك، تجنّد أنصاره بدافع الدفاع عمّا سمي "بمسار 25 جويلية". فهم لا يناقشون مضامين المنشورات الناقدة، وخاصة منها الفيديوهات التي اتّجهت لتفسير مضامين الدستور والتي يبدو أنها قد أزعجتهم، بل أنّهم يتجاوزون ذلك، إلى الحطّ من القيمة وإهانة الكرامة، وإلى الشتم واستعمال الألفاظ النابية الجنسية. كما أنّهم يستهدفون النسويات والنشيطات في الحقل المدني من خلال استعمال الوصم الاجتماعي والنعوت الأخلاقية التي تعتدي على الحرمة المعنوية والجسدية وخاصة، تتوجّه إلى التنكيل بأجسادهن أو مظهرهن. وإن أكثر النعوت تداولا وتواترا في التعاليق التي تمّ رصدها على الصفحة الرسمية للجمعية، هي: "*مناظر، رهوط، تعيّف، مخيبك،*

*وجوه مقرفة". أما أكثر العبارات التي فيها سب ووصم اجتماعي فهي: "ملاهط، عاهرات...*الخ". هذا إلى جانب العبارات التي تعكس عقلية اجتماعية سائدة، وهي تلك العقلية التي ترى النساء تحت "حكم *ونفوذ*" الرجال، وهو ما يفسّر عبارات من نوع: "*وبنهم رجالهم*" أو غيرها. في حين تعكس عبارات أخرى، تلك الصور النّمطية التي لا ترى النساء إلاّ في المطبخ والبيت. ونشير إلى أنه قد أحصينا خلال هذا البحث عيّنة تتكوّن من 1419 كلمة لنتبيّن أي نوع من الألفاظ التي تكوّنت من عدد من العبارات ومن المعاني التي تتضمّن عنفا سيبرنيا. وتبيّنا أن حجم الكلمات والعبارات التي تحتوي على عبارات فيها عنف قد بلغت 70.40 % أي ما يعادل 999 كلمة. وقد توزّعت هذه الكلمات بين العبارات التي تتضمن الاتّهام والتخوين والعمالة، وقد بلغت 205 كلمة مقابل 690 كلمة تضمّنت شتم أو وصم اجتماعي أو عبارات نابية ذات مضمون جنسي أو عبارات تشبّه النشيطات بحيوانات متنوّعة بغاية التحقير والتبخيس، مثل ثعلب، *نعجة، معزة، بقرة، كلبة*...الخ، كما بلغ عدد الكلمات التي تتضمّن صورا نمطية تُحيل النساء على الفضاء الخاص 104 كلمة. وتتوزّع الألفاظ التي تمّ استعمالها في مختلف التعاليق والتي مثّلت مدوّنة لهذا البحث، على النحو الذي يبيّنه الرّسم البياني التالي:

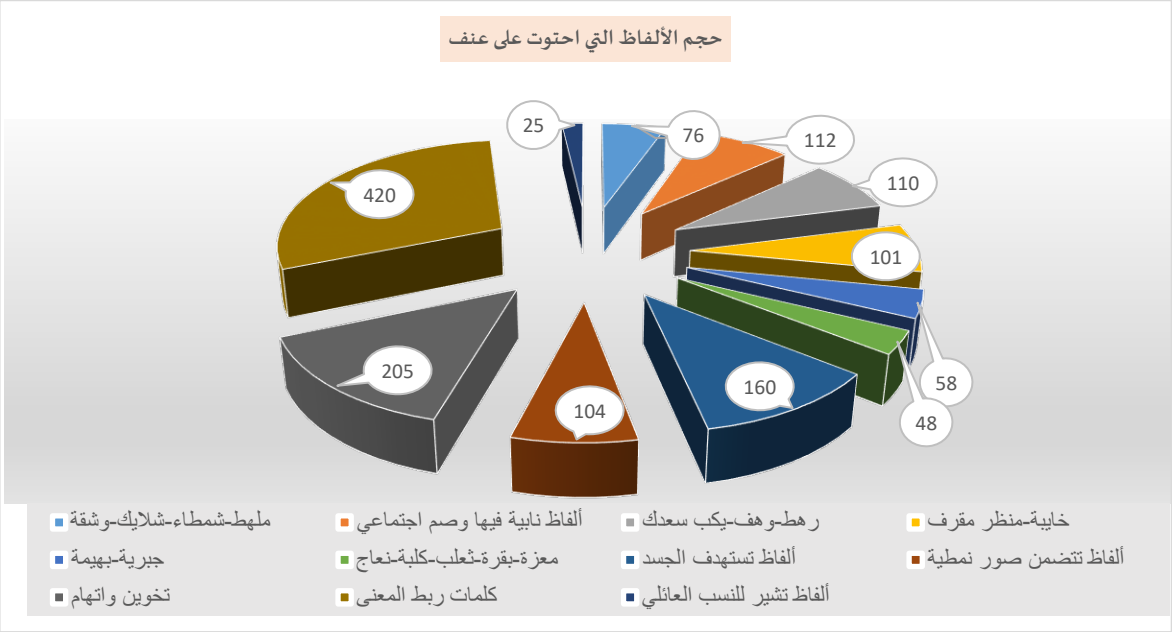

تحتل العبارات التي تستنقص من القدرات الفكرية للنسويات النشيطات ومن قدرتهن على تحليل الوضع والموقف السياسي مكانا مهمّا في سياق التعاليق التي استهدفت بالأساس فيديوهات حملة **جمعية أصوات نساء** حول الدستور والفيديوهات التي تتضمّن استضافات للنسويات. فنجد عبارات من نوع: "*من أنت*؟" (*شكون أنت أو هاذي*)، أو نوع "*خوذ العلم من روس الفكارن*"، أو "*هاذي ما فاهمة شيء وتفتي*" أو غيرها من العبارات التي تحاول ضرب صدقية المتحدّث والنيل منها واستصغارها. وتقع هذه العبارات في صنف العبارات التي تستهدف الحط من القيمة الاعتبارية ومن المكانة الاجتماعية. هذا بالإضافة للعبارات التي تستهدف الحرمة المعنوية والجسدية والتي تمثّل عنفا معنويا ونفسيا له آثارا متعدّدة على الضحايا. وإن ما يميّز العنف السيبرني الذي لا يختلف عن غيره من أنواع العنف إجمالا، هو الغموض الذي يتسّم به النوع الثاني من العنف، إذ بإمكان الأشخاص على شبكة الانترنت أن يتقمصوا هوّيات متعدّدة ومختلفة ويختفون وراء أسماء مستعارة من أجل ضمان الإفلات من العقاب ومن أجل مضايقة الآخرين والاعتداء عليهم وممارسة كافة أشكال العنف السيبرني الرائجة فيصعب التعرّف الجاني ويصعب تتبعهم قضائيا.

أتاحت إذن، شبكات التواصل الاجتماعي فرصا متساوية لمستخدميها في الحوار والمشاركة وإنتاج المضامين وتنظيم الحملات الدّعائية وتنظيم "الحروب الالكترونية"، أيضا. وقد تميزّت فترة ما قبل الاستفتاء مثلها مثل كل الفترات التي تسبق الانتخابات حملات دعائية تتضمّن مختلف المواقف سواء الداعمة أو الرافضة للاستفتاء أو للدستور. وتجنّد الجميع للتعبير عن رأيه. ولئن كانت حملات الدعاية المضادة والداعية لمقاطعة الاستفتاء وعدم المشاركة واضحة ومعلومة تماما كما كانت حملات المساندين المعلومين والذي صرّحوا بمساندتهم لدى "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، فإننا لاحظنا تجنّد جيش إلكتروني مساند للرئيس ولمساره في غالبيته يحمل هوّيات غير معروفة. وهو هذا الجيش الذي يمارس وابل من الفلامينغ أو من إمطار المختلفين مع مسار 25 جويلية بوابل من التعاليق السلبية التي يمارس من خلاله العنف اللفظي والسحل الالكتروني والشتم والعنف السياسي الذي يستهدف المس من الحرمة المعنوية ومن الكرامة ومن القيمة والمكانة الاجتماعية للخصوم.

3. صحفيات –نشيطات في الحقل العام؛ ولكن ضحايا؟

لم تسلم الصحفيات وخاصّة منهن النشيطات في المجتمع المدني من هذه الحملات التي مارست وتمارس كافة أشكال العنف السيبرني المسلّط على النساء. فلقد استطاعت وحدة الرّصد التابعة للنّقابة الوطنية للصحفيين رصد 15 اعتداء طال صحفيات تمّ استهدافهن عبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة التي اهتم بها هذا البحث، وقد توزّعت هذه الحالات على النحو المبيّن أسفله:

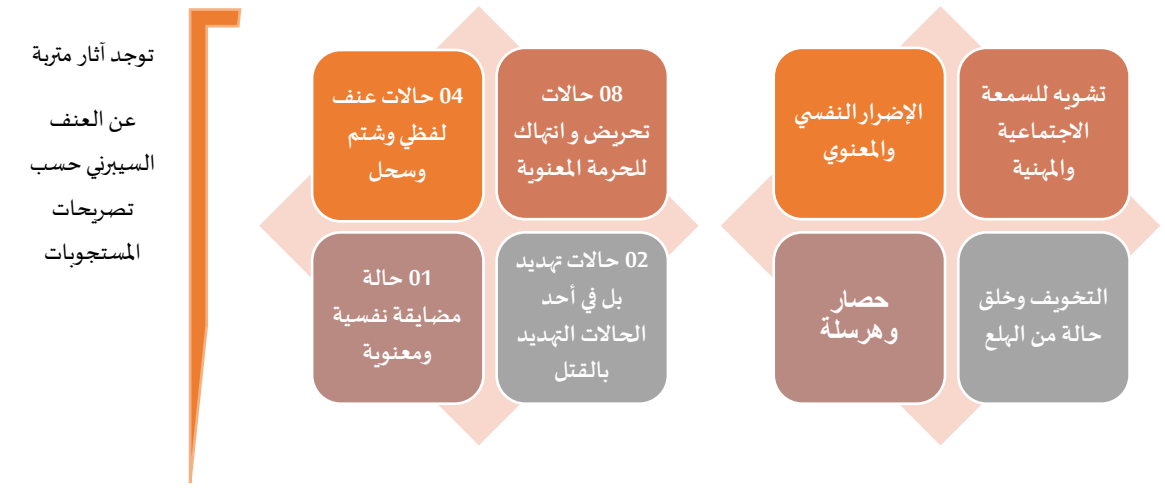

نشير إلى أن العمل الصحفي دقيق ويتطلّب من الصحفيين والصحفيات تغطية الأحداث السياسية اليومية والإخبار عنها واعتماد التوازن في التغطية وفي الحوارات الإذاعية والتلفزية. وغالبا، ما يحشر الصحفيون والصحفيات في المشاكل السياسية الجارية، ويتمّ اتّهامهم بالولاء لهذا الطرف أو ذاك، دون فهم لطبيعة مهنة الصحفي الذي لا يجب أن يميّز بين الخصوم السياسيين، وفق ما ينص عليه ميثاق المهنة الصحفية. كما أن طبيعة المهنة الصّحفية، تدفع العاملين والعاملات في القطاع إلى تجميع أرقام هواتف السياسيين والفنانين والرياضيين وغيرهم بهدف القيام معهم بمقابلات أو دعوتهم إلى المشاركة في بلاتوهات إذاعية أو تلفزيونية. وبقدر ما يعتبر الحصول على أرقام الاتّصال بالشخصيات السياسية والرياضية والثقافية وغيرها أداة عمل، بقدر ما يتمّ توجيه "إصبع الاتّهام لهم-هن" على خلفية ذلك. فعلى سبيل الذكر لا الحصر تمّ استهداف الصحفية بقناة "فرنس 24 " وجريدة " Le monde ليليا بلاز من قبل نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"

و"تويتر" بالسب والشتم على خلفية ظهور بريدها الالكتروني ضمن عقد المناصرة بين حركة النهضة وشركة الدعاية BCW الأمريكية. وكان نشطاء التواصل الاجتماعي قد اتّهموا الصحفية بخدمة أجندات حركة النهضة وعمدوا الى التحريض عليها، ممّا عرضها للخطر في ظل المتغيّرات السياسية الحالية. وقد نفت الصحفية وجود أي علاقة لها مباشرة الموضوع مشدّدة على أن بريدها الالكتروني معلوم للجميع ولا علم لها عن سبب وجوده ضمن قائمة الصحفيين المستهدفين بعقد اللوبيينغ"[31]. ولقد تعرّضت لهذه الحملة خلال شهر أوت 2021 أي مباشرة بعد انطلاق مسار 25 جويلية 2021. وإنّه على الرغم من نفيها أي علاقة لها بالموضوع إلاّ أن حملة السّحل الالكتروني قد تواصلت وهذا بالنظر إلى أن أي حملة تشن على أي شخص على صفحات التواصل الاجتماعي تظلّ موجودة ولا تمحى ويمكن العودة لها في كل وقت.

كما تعرّضت الصحفية بإذاعة موزاييك أف آم أميرة محمد ونائبة رئيس النقابة الوطنية للصحفيين إلى حملة تشويه وسحل إلكتروني على صفحات التواصل الاجتماعي بتاريخ 14 مارس 2022 على خلفية تعبيرها عن مواقف النقابة ودفاعها على زملائها الصحفيين والصحفيات. وانطلقت هذه الحملة على خلفية "تحريف تصريحاتها في علاقة بواقع الإعلام العمومي. وقد تعمّدت الصفحات نشر تصريحات غير صحيحة نسبتها لأميرة محمد ممّا عرضها لحملة سب وشتم وتنمّر. ولم تتوقف الحملة عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى التهديد بالقتل عبر إرساليات أرسلت لها ولزوجها بحسب تصريحها لنا خلال المقابلة التي أجريناها معها في سياق هذا البحث. فهي تؤكّد أنّها قد تلقّت رسائل عبر تطبيقة الميسجنر فيها استهداف لحرمتها المعنوية والجسدية، وهو "استهداف من حسابات أشخاص موالين لرئيس الجمهورية قيس سعيد، وذلك، على خلفية تصريحاتها إبّان الاحتفاظ بخليفة القاسمي الصحفي بإذاعة موزاييك أف أم"[32]. وقد توجّه المعتدون للصحفية ولزوجها برسائل تتضمّن عبارات نابية لها تهدف إلى هرسلتها على خلفية عملها النقابي بصفتها نائبة لرئيس نقابة الصحفيين.

---

31 مقتطف من تقرير وحدة الرصد التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين لسنة 2022.

32 مقتطف من المقابلة التي أجريت مع الصحفية أميرة محمد، وهذه أيضا شهادة مضمنة في تقرير وحدة الرصد التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين لسنة 2022.

ولقد بيّنت لنا الصحفية خولة شيّح المسؤولة عن وحدة الرصد التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين، توجّه الصحفيات للنقابة للتظلّم وطلب العون والمساعدة خاصّة في الحالات التي يرفعن فيها قضايا ضد المعتدين. كما وضّحت لنا خلال المقابلة التي أجريناها معها، مختلف حالات العنف التي استهدفت الصحفيات خاصة منها العنف السيبرني على شبكات التواصل الاجتماعي. فقد تلّقت الصحفية أنيسة المكشاح الصحفية بإذاعة إي آف آم بتاريخ 20 جانفي 2022 "عدة رسائل تهديد على صفحتها الشخصية على موقع "فايسبوك" من حساب شخص يدّعي أنه عون أمن، وتبيّن أنه نفس الشخص الذي اعتدى عليها خلال مسيرات 14 جانفي المعارضة لقرارات الرئيس قيس سعيد التي قامت بتغطيتها. وقد احتوت الرسائل على تهديدات بالعنف والانتقام منها حيث وجّه لها المعتدي عبارات شتم وثلب قائمة على أساس النوع الاجتماعي. وقد تقدّمت الصحفية بشكاية ضد المعتدي لدى المحكمة الابتدائية بتونس"[33]. وإن ما يلفت الانتباه، في هذه الوضعية هو انتقال العنف من الفضاء العام المادّي إلى الفضاء الافتراضي واتّخاذه شكل التهديد الواضح المستهدف للسلامة الجسدية.

إن هذه الصلة التي تربط العنف السيبرني بالعنف المادي الذي يحصل في الواقع والتي ظهرت في الشهادة أعلاه نجدها أيضا، في الحالات التي ينطلق فيها العنف على شبكات التواصل الاجتماعي، وليس فقط امتدادا للعنف الذي يمكن أن تتعرّض له النساء في الواقع. ففي شهادة خولة بن سليمان على نفسها أوضحت تعرّضها هي الأخرى لعنف انطلق على شبكات التواصل الاجتماعي استهدف كرامتها وسمعتها والترويج بأنها مورّطة في "قضية تآمر على أمن الدولة" لينعكس على أرض الواقع من خلال تعرّضها لعنف اجتماعي تمثّل في الضغط عليها من أجل ترك مهنتها. وهو ما سبّب آثار نفسية واجتماعية عميقة. فقد اختلط العنف السيبرني بالعنف الواقع وانتقلت الهرسلة من الفضاء الافتراضي للفضاء الواقعي. وهو عنف تعرضت له على خلفية قيامها بعملها ورصدها لانتهاك حقوق الصحفيات والصحفيين الذين وُجهت لهم-لهن تهما تورّطهم-هن في قضية "أنستالينغو"[34]. وخلال عملية الرصد تمّ حشر اسم الصحفية خولة ضمن أسماء المورّطين في

---

[33] مقتطف من المقابلة التي أجريت مع المسؤولة على وجدة الرصد في النقابة الوطنية للصحفيين والتي أفادتنا بأن شهادة الصحفية مضمّنة ضمن التقرير السنوي للنقابة

[34] انستاليغون هو موقع صحفي ينتج المحتوى وقد تمّ توجيه تهمة لهذا الموقع وللعاملين فيه. وهي تهمة التآمر على أمن الدولة وتكوين وفاق إجرامي بهدف المساس بالدولة والقيام بفعل موحش ضد رئيس الجمهورية.

القضية وتمّ ذلك على صفحات التواصل الاجتماعي ممّا عرّضها إلى حملة تنمر واسعة واتّهامات تجاوزت القضية المنشورة لتستهدف أخلاقها وسلوكياتها الصحفية ممّا أثار حفيظة أهلها[35].

توجد على صفحات التواصل الاجتماعي صفحات لها نسبة عالية من المتابعين والمتابعات وهي صفحات غير معلوم من يقف وراءها ولكنها صفحات ضالعة في حملات التشويه والشيطنة وممارسة العنف السيبرني، خاصة ضد الصحفيات والصحفيين والسياسيين. ومن بين هذه الصفحات نجد صفحة تحت مسمى "السياسة بالفلاقي"[36] كانت قد شنت هذه الصفحة حملة تشويه ضد الصحفية بإذاعة "شمس أف أم" زينة الزيدي. فقد قامت الصفحة "بإنتاج ونشر فيديو يوجّه اتهامات بالعمالة والارتباط بأجندات خارجية للصحفية، إضافة إلى اتّهامات بالعمل لفائدة جهات سياسية كانت موجودة في السلطة. وقد تمّت مشاركة الفيديو المذكور من عديد الصفحات الأخرى ذات المتابعة العالية وتابعه مئات الآلاف، وتمّت إعادة نشره آلاف المرات من مستخدمي الفايسبوك"[37]. وتأتي هذه الحملة على خلفية تقديم الصحفية لأحد البرامج الاذاعية ذات المتابعة العالية، وتطرّقها إلى الوضع السياسي والاقتصادي بالبلاد واستضافتها لضيوف من المعارضة.

يندرج هذا النوع من العنف ضمن التشهير الذي يستهدف التحطيم المعنوي والتشكيك في نزاهة الإعلام والقتل الرمزي للمهنة الصحفية. وهو نوع من العنف الذي سرعان ما يتحوّل إلى تهديد واضح، أي إلى ما يعرف بالفرنسية بـ L'intimidation en ligne للضحية أو لأحد أفراد عائلتها. فقد تلقّت الضحية على إثر حملة التشهير الواسعة التي تعرّضت لها، رسالة تهديد على بريدها الالكتروني الخاص من قبل صفحة انستغرام لأحد الأشخاص، وجّه لها فيها رسالة تتضمن صورة ابنها مع عبارة "شهيد". وقد وضع هذا التهديد الصحفية تحت ضغط نفسي كبير إضافة إلى زيادة مستوى المخاطر في علاقة بحياتها الخاصة وبمحيطها العائلي. كما نشرت "صفحة المارد الجزائري للأمن والاستعلام السري" تدوينة تتّهم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا" خولة بوكريم[38] بالارتزاق من وزارة الداخلية في انتظار الحاقها رسميا بها. وقد تمّ تداول المعلومة من قبل عديد الصفحات الأخرى على شبكات التواصل الاجتماعي وتقاسمها بشكل واسع، ما مثل حملة تشويه للصحفية

---

35 مقتطف من المقابلة التي أجريت مع خولة شبّح، مسؤولة وحدة الرصد في النقابة الوطنية للصحفيين.
36 بلغ عدد متابعي ومتابعات صفحة السياسة بالفلاقي 111 ألف.
37 مقتطف من شهادة زينة الزيدي الصحفية في إذاعة شمس آف آم وتمّ ذلك يوم 9 أوت 2022
38 حدث للصحفية خولة بوكريم تمّ بتاريخ 5 ماي 2022، وقد تابعنا هذه الحملة خلال رصدنا للعنف السيبرني.

وتشكيك في مصداقيتها. ما تعرّضت له بوكريم عاشته أيضا، الصحفية نادية الرطيبي مراسلة التلفزة الوطنية بالقصرين، حيث قامت "عدة صفحات مساندة للرئيس قيس سعيد بمهاجمتها، بأن نسبوا لها تهما غير حقيقية بدعوى أن لها يدٌ في انقطاع الارسال التلفزي خلال بث إلقاء الرئيس سعيد خطابا من سيدي بوزيد وعملوا على تشويهها. وانطلقت حملة تحريض كبيرة ضدها وضد مراسلي التلفزة التونسية بالمنطقة والمؤسسة نفسها"[39]، آنذاك.

إن الصفحات التي تقوم بالتحريض على الصحفيات متعدّدة وهي صفحات وان كانت مجهولة الهوّية من حيث من يديرها؟ ومن أين؟ فإن أهداف غالبيتها معلوم. بمعنى آخر، نجد صفحات مدافعة على أطراف سياسية معلومة سواء كانت في السلطة أو المعارضة. فعلى سبيل المثال، تمّ نشر فيديوهات مقتطعة من تصريحات الصحفية سناء الماجري[40] على إثر ظهورها في قناة "التاسعة" من قبل أنصار الحزب الدستوري الحر. ووجّهوا لها اتّهامات بالحصول على أموال من جماعة القرضاوي واتّهموها بالعمالة لدولة قطر، مع التشهير بها وهتك عرضها. وتأتي هذه الحملة على خلفية تصريحات سناء الماجري الناقدة للسياسة الاتصالية لعبير موسي خلال ظهورها التلفزي.

وفي جانب آخر، هدّد أحد المواطنين على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" الصحفية بـ "إذاعة المنستير" أسماء البكوش "بالمحاسبة وباستعداده القيام بأفعال انتقامية منها، كما قام بتحريض إدارة مؤسستها عليها على خلفية إبدائها الرأي حول الاستفتاء ومشروع الدستور على حسابها الخاص على شبكة التواصل الاجتماعي"[41]. وتؤكد هذه الشهادات أن هذه الانتهاكات وهذا العنف السيبرني المستشري الذي يستهدف الصحفيات غير منعزل عن المناخ السياسي العام الذي يشيطن الإعلام ويتّهمه بأقدح التّهم. كما تأتي هذه الشيطنة أيضا، من أعلى هرم في السلطة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هاجم رئيس الجمهورية الصحفيين خلال استقباله لرئيسة الحكومة نجلاء بودن بتاريخ 10 جانفي 2022، حيث تناول معها موضوع "وسائل الاعلام وتغطيتها لموضوع الاستشارة الوطنية"، فقال: "*كل يوم يضعون على أعمدة الصحف الاستفتاء الالكتروني بين*

---

39 مقتطف من تقرير وحدة الرصد التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين

40 تمّ الحادثة بتاريخ 27 ماي 2022.

41 مقتطف من المقابلة التي أجريت مع مسؤولة وحدة الرصد بالنقابة الوطنية للصحفيين. وقد تمت الحادثة بتاريخ 1 جويلية 2022.

ظفرين، لو وضعوا أنفسهم بين ظفرين لكان أفضل"[42]. مشدّدا على أن الصحفيين والصحفيات يعتبرون الحرية "*ثلب وشتم وقذف (...) وأن لوبيات مالية تقف وراءهم*". وهذا على خلفية النقد الموجّه للاستشارة الوطنية في بلاتوهات وسائل الاعلام. وقد نتج عن هذا الخطاب حملة من التعليقات و الهجمات استهدفت وسائل الإعلام.

اختلف العنف السيبرني الموجّه للصحفيات نسبيا عن العنف السيبرني الموجّه للنسويات أو النشيطات في المجتمع المدني، وهذا من حيث طبيعته التي تتجاوز الصحفيات لتشمل وسائل الإعلام كجسم وسيط مستهدف من الشعبوية. ويبرز من خلال العنف الموجّه على الصحفيات هوّيات سياسية وجماعية واضحة لها صفحات وأدمينات مجنّدين للتنكيل بالمختلفين وأصحاب الرأي الناقد والصحفيين المهنيين الذين يرفضون الخضوع للسلطة ويتمسّكون بالقيام بمهنتهم الصحفية استنادا لميثاق شرف المهنة. ويمكن تلخيص الجهات أو الأفراد الذين يمارسون العنف السيبرني، سواء على الصحفيات أو النسويات، على النحو المبيّن أدناه:

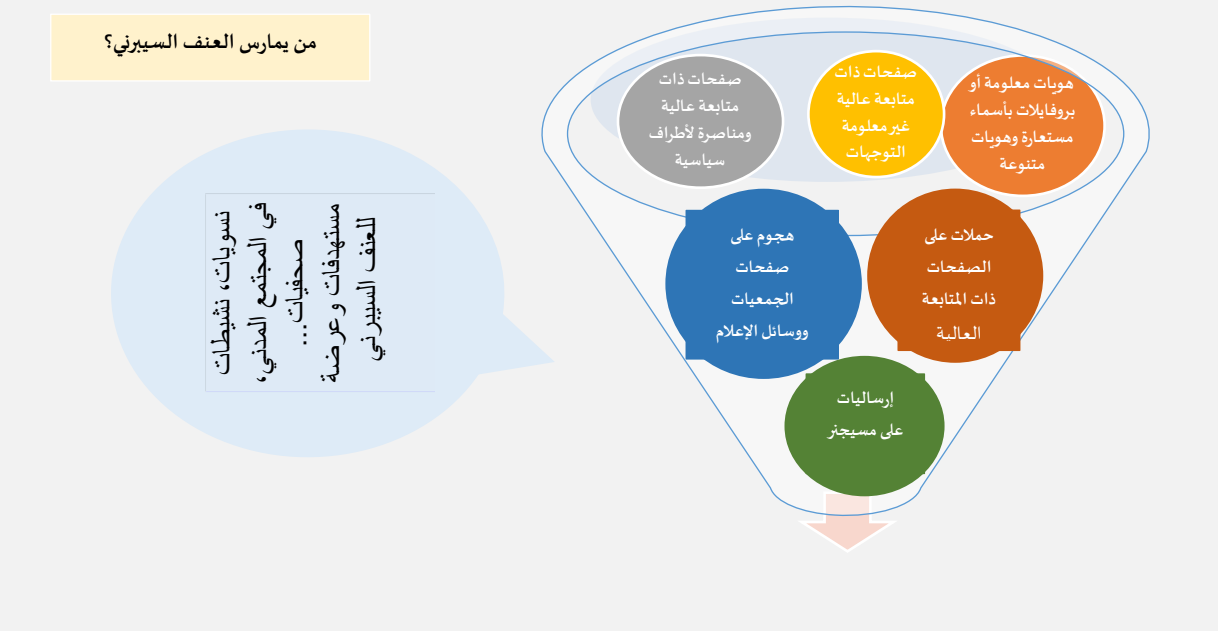

ساهم المناخ الشعبوي الانفعالي إذن، في ارتفاع منسوب العنف السيبرني خاصة المروّج عبر عدد من الصفحات الفيسبوكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، "استخدمت صفحة " كلّنا قيس سعيد

[42] مقتطف من تقرير وحدة الرصد، مرجع سابق

"التشويه والشتيمة كاستراتيجيتين للإقصاء من خلال اللغة الواصفة ومعاجمها واستهداف بعضها الخصوم بالافتراء عليهم، حينا، وتوظيف الملفات التي تورطوا فيها (بعضها بتّ فيها القضاء وبعضها الآخر ما زالت في طور التحقيق) أو بالتهكم والتحقير والدعوة إلى الإقصاء أحيانا أخرى"[43].

وهو يجعلنا نعتبر أن النسويات والنشيطات والصحفيات ضحايا **عنف سياسي سيبرني مبني على النوع الاجتماعي**. فهن يتعرّضن لنفس العنف السياسي الذي يتعرّض له الخصوم السياسيين من الرجال. ويبين الجدول التالي المعاجم اللغوية التي تمّ استعمالها والعبارات الأكثر تواترا التي أمكن لنا حصرها من خلال مدونة هذا البحث وعيّنته:

معجم الفساد	معجم الأخلاق	معجم العمالة	معجم التحقير	معجم التهديد
مرتزقة، قابضين فلوس، الفاسدات، مأجورات...	استري روحك، غطي بزازلك، غطي زنودك، باش يخرجونا من ملّة الرسول...	عميلات، خونة، بائعات للوطن، مقويات بالأجانب، لا يحبون مصلحة الوطن ويعملن بالوكالة، بيوعة...	كلبة، معزة، بقرة، حشرة، ما خيب وجهها، حشا خليقة ربي، صنطوعة، منظر مقرف...	اعتبرني ابنك "شهيد". أو التهديد بفقدان العمل على غرار ما جاء في هذه الرسائل:

تحتوي هذه العبارات على هوس وتحمل في ذاتها نوع من "القتل المعنوي" للخصوم السياسيين بشكل عام، وللنسويات النشيطات والصحفيات بشكل خاصة. كما أن هذه الاتهامات لا تعبّر فقط عن رفض الاختلاف والتعدّد بل تتجاوزها إلى الإلغاء والإقصاء والتشريع لأي عنف واقعي يحدث لهن. فهن بحسب هذه النعوت ضد "الشعب ومصلحته" ويتوجّب ..القصاص منهن لأن فعلهن "لا يغتفر" حسب التصورات الاجتماعية السائدة

[43] شهيرة عبد الله، مرجع سابق، ص 184.

4. تعددت الدوافع وتنوعت ردود الفعل والآثار؟

دوافع العنف السيبرني الموجّه للنسويات والنشيطات في المجتمع المدني والصحفيات متعدّدة ومختلفة ولكنّها تجتمع في نقطة جوهرية، وهي استهداف **حرية التعبير عن الرأي أو الاختلاف ممّا يمثل انتهاكا للحقوق المدنية والسياسية**، ممّا يجعل منها عنفا سيبرنيا-رقميا ذو طبيعة سياسية. إضافة لكونه عنف مبني على النوع الاجتماعي الذي يتغذّى من العنف الرمزي الناجم عن الهيمنة الذكورية، فهو عنف قد ترسّب عبر الأجيال وكرّس عن طريق الفكر الأبوي-الذكوري. ولئن كان هذا هو الدافع الرئيسي، لأي نمط او شكل من أشكال العنف الذي يحصل في الواقع المادي فإنه بتحوّله للفضاء الافتراضي، يجعل منها عنفا يقع في المجال العام، وهو ذو طبيعة سياسية رغم أشكاله المتنوّعة لأنّه يهدف إلى إلجام حرّية الرأي والتعبير والحدّ من مشاركة النساء في إدارة الشأن وإقصائهن من الفضاء العمومي بصنفين المادي والافتراضي. وإنّه بالإضافة، إلى الصفحات المنتجة للمضامين والمجنّدة لمحاصرة الصحفيات والنسويات، نجد أيضا، التهديد والمضايقة والابتزاز والترويع عبر الإرساليات القصيرة على تطبيقة ميسنجر أو عبر تدوينات فايسبوكية خاصة، أو عبر الهجوم الممنهج والنشر الواسع بهدف تلويث السمعة وانتهاك الحرمة المعنوية والكرامة.

تؤكّد هذه الدراسة ارتفاع منسوب العنف خلال المحطّات المهمّة التي تعيشها البلاد، أبرزها الفترة التي عقبت الإعلان عن إجراءات 25 جويلية 2021، وقبل وخلال حملة الاستفتاء حيث تعرّضت النسويات المعارضات لإجراءات 25 جويلية 2021 وللاستفتاء ولدستور 2022 إلى هجمات فايسبوكية استهدفت منشورات الجمعيات النسوية وفيدوهات استضافتهن في وسائل الإعلام. فقد بيّنا في سياق هذا البحث تعرّض الصفحة الرسمية على شبكة فايسبوك لجمعية أصوات نساء إلى هجمة شرسة كلّما نشرت فيديو من سلسلة فيديوهات تفسيرية لنص الدستور أو لفيديوهات مشاركة عضواتها (سارة بن سعيد وسارة المديني) في وسائل الإعلام للتعبير عن موقف مقاطعة الاستفتاء أو الموقف من دستور 2022 الذي تضمّن تراجعات كبيرة عن مكتسبات النساء، مثل التناصف وغيرها من المكتسبات الأخرى. كما ارتفع منسوب العنف الموّجه بالخصوص ضد القاضيات الناشطات في الحقل المدني وضد نسويات عبّرن عن رفضهن لحل المجلس الأعلى للقضاء.

تجدر الملاحظة أن الفيديوهات التي نشرتها جمعية أصوات نساء كانت قد قدمت بطريقة بسيطة وسهلة رسائل يمكن أن تصل بسهولة لعموم الناس متعلّقة بنقد الدستور، وهو ما أثار الهجمة الممنهجة التي شهدتها صفحة جمعية أصوات نساء، وهي هجمة سرعان ما انطفأت مباشرة بعد الاستفتاء. أما الصحفيات فهن مستهدفات بشكل فاضح من صفحات فايسبوكية مرتبطة بأطراف سياسية موالية ومناصرة أو معارضة على حد سواء. وقد كن عرضة للسحل الالكتروني والاتّهام بخدمة لوبيات مالية فاسدة، وبعدم الموضوعية في التعاطي الإعلامي والمحاباة، والزج بأسماء بعضهن في تهم خطيرة جدا على غرار الاتهام بالتورّط مع أطراف أجنبية، أو في تهم التآمر على أمن الدّولة، بالإضافة إلى التهم الأخلاقية المهينة. وإزاء هذه الموجات المتنوّعة من العنف السيبرني اختلفت ردود فعل ضحاياه من المستجوبات في إطار هذه الدراسة. ويمكن أن نصنّف ردود الفعل التي أمكن لنا رصدها خلال المقابلات التي أجريناها سواء مع النسويات أو مع االصحفيات، على النحو التالي:

- رصد التعاليق المتضمّنة لعنف عن طريق عدل منفذ والاستعداد للتقاضي
- أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية النفس والانتباه عند الدخول والخروج للشارع
- الردّ عن طريق فيديو مسجّل على كل ممارسي العنف السيبرني، وهو ما قامت به جمعية أصوات نساء خلال حملة الاستفتاء
- اللامبالاة وعدم الردّ على الهجوم أو التعليق على ما يكتب وعدم نشر المحتوى المتهجم عليه
- التوجه لوحدة الرصد التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين للتظلّم وطلب المساعدة والحماية
- التوجه للقضاء وتقديم شكاوى، والتحدّي ومواصلة ممارسة حق التعبير والنشاط أو العمل

وما يمكن ملاحظته، أن مختلف ردود الفعل تعبّر في ذاتها عن نضج مدني وحقوقي ومهني في ذات الوقت، ولكن هذا لا يعني أن العنف السيبرني لم يؤثر في الضحايا او المستهدفات من النسويات

والنشيطات في الحقل المدني والصحفيات. فقد تباينت درجة الأثر من مستجوبة إلى أخرى. وتراوحت بين الأثر النفسي الخفيف وبين الأثر النفسي العميق. ويعود هذا التباين إلى طبيعة العنف الممارس. فمن مورس عليها الشتم والسب تجاهلته بطريقة من الطرق. أما من وصلها تهديد فقد أربك التهديد حياتها الخاصة وأدخلها في دوّامة من القلق النفسي. كما أن من تمّ حشر اسمها في قضية خطيرة وحوصرت بجميع صنوف العنف الرقمي والاجتماعي، فإنها قد عاشت فترة ضغط قوية لم تستطع الخروج منها بسهولة ولم تصل بعد لنوع من البُرء الذي يعيد لها توازنها. وهو ما يفسّر تأثّرها وبكائها وهي تروي لنا ما حصل معهان وكيف أن عائلتها ضغطت من أجل أن تغادر مهنتها وتعود للبيت. فالعنف السيبرني لا يمس الضحية فحسب، بل يتجاوزها ليصل لعائلتها سواء بشكل غير مباشر عندما يتمّ المساس بسمعة العائلة أو بشكل مباشر، عندما يكون هناك تهديدا موجّه للأبناء أو تهديدا موجّه للزوج انتقاما من زوجته كما حدث مع الصحفية أميرة محمد، ذلك أن، رسالة التهديد لم تصل لها فحسب بل أرسلت لزوجها، أيضا، بهدف خلق شرخ عائلي وبهدف محاصرتها في حياتها الخاصة. وفي هذا دلالة على العقلية الذكورية التي تقف وراء ممارسة العنف. وهي ذات العقلية التي رصدناها على صفحة أصوات نساء عندما أحصينا عددا كبيرا من العبارات التي كانت تتساءل عن دور أزواج النسويات وعائلتهن في إخماد أصوات وعدم السماح لهن بإبداء الرأي في الشأن العالم ومنعهن من المشاركة في الاحتجاجات[44]. وبشكل عام، يندرج العنف السيبرني القائم على السب والشتم والتخوين ضمن خطاب الكراهية العنيفة الذي يتّجه لممارسة نوع من الاغتيال الرمزي الافتراضي للآخر. و "*يكثّف نشاط الذباب الإلكتروني عبر الصفحات والحسابات المزيفة على مواقع الشبكات الاجتماعية التي تتحوّل إلى ساحات حرب سلاحها الأخبار الزائفة والتحريض على الكراهية*"[45]. وإن ما يحرّك هذه الموجات العنيفة الموجّهة ضد النشيطات في الحقل المدني هو حالة الاستقطاب والتوجّه للتعبئة في ظل واقع سياسي منقسم بفعل الخطاب الشعبوي الانفعالي الذي حوّل "الشعب-الجمهور" إلى فاعل سياسي جماعي يمارس ديكتاتورية الجمهرة التي لا تحتكم للعقل لأنّ المتحكّم الرئيس فيها هو الميل

---

[44] عندما نشرت جمعية أصوات نساء لفيديو مباشر للوقفة الاحتجاجية التي دعت لها التنسيقية المدنية رصدنا نفس العبارات الداعية الأزواج لعدم السماح لزوجاتهم بالمشاركة.

[45] شهيرة عبد الله، خطاب الكراهية السياسية على منصة الواصل الاجتماعي "فيسبوك" في تونس: بلاغة التحريض والاستقطاب، منشورات آكاديميا (بلا تاريخ)، ص 175.

العدواني الفطري والتعصّب العقائدي-الفكري الذي يرفض التعدّد والتنوّع، إذ تطغى عليه نزعة متطرّفة مرتبطة بمعتقدات سياسية وبانحياز غير عقلاني وعاطفي لزعامات سياسية. كما أن "*استخدام التشويه والشتيمة فعل تواصلي وسلوك لفظي تنفيسي يقوم على مغالطة الشخصنة hominem ad، وينتقل صاحبه من مناقشة الفكرة إلى مناقشة قائلها والتعريض به من أجل الطعن في مصداقية فكرته. واللجوء إلى التشويه والشتيمة تعبير عن غياب الحجّة وعن رغبة في النيل من الخصوم*"[46]. وإن ما يشرّع هذه الموجة من العنف هو الخطاب السياسي السائد والقائم على فعلي التحريض والشيطنة، وقد ساعد هذا على تعميق الانقسام صلب المجتمع بين "النحن" و"الهم". بمعنى آخر، يعتبر الخطاب السياسي الشعبوي أحد الدوافع الرئيسية للعنف السيبرني الموجّه ضد النسويات النشيطات في الحقل، وضد الصحفيات اللّواتي يدافعن عن المهنة الصحفية أو اللّواتي يشتغلن بمهنية ودون محاباة. ويبدو أن الوعي بطبيعة المرحلة وبما أفرزته من عنف وخاصّة إيمان النسويات برسالتهن وبضرورة مواصلة نشاطهن والدفاع عن النساء وعن مواقفهن قد ساهم في تخفيف حدّة العنف وآثاره عليهن وأكسبهن قدرة على التجاوز. أما الصحفيات، فإنّهن يستبطن، مقولة "الصحافة مهنة المصاعب" وهو ما يجعلهن يقبلن بشكل ما يحدث معهن باعتباره جزء من متاعب المهنة أما النشيطات منهن، فإنهن يعتبرن ذلك، ضريبة النضال والدفاع عن المهنة والدفاع عن الحقوق والحريات. وهو ما يفسّر ضعف التوجه للقضاء أو عدم الحماس لمتابعة القضايا المنشورة حول هذا الموضوع.

[46] المرجع نفسه، ص 184.

ثالثا: العنف السيبرني والتشريعات الوطنية والدولية ودور المجتمع المدني

1. قراءة في التشريعات والقوانين الدولية والوطنية

يعدّ الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع منسوب العنف. فالعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام مطبّع معه رغم صدور القانون عدد 58-2017 كما أن العنف السيبرني ما زال غير معترف به كجريمة قائمة الذات وما زال يحظى بتسامح كبير معه. كما أنّه لا يوجد توجّه لدى الدولة بإفراد العنف السيبرني في قانون خاص، بل أن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني[47] 2020-2025 التي تمّ وضعها في تونس لم تتعرّض للعنف السيبرني واقتصرت أهدافها على الآتي:

- **قيادة الفضاء السيبرني الوطني وإدارته** من خلال تحديد الأطراف المكلّفة بتعزيز العمل المشترك بين كل المتدخلين في المجال التنسيق بينها
- **التوقّي من التهديدات السيبرنية والصمود** من خلال تعزيز القدرات الوطنية ودعم التوعية وحماية البنى التحتية المعلوماتية الحيوية
- **دعم الثقة الرقمية** من خلال وضع الآليات والإجراءات الضرورية للغرض
- **تحقيق الريادة في المجال الرقمي** من خلال تطوير بيئة رقمية آمنة وتحقيق الأسبقية إقليميا ودوليا
- **التعاون الدّولي** من خلال إرساء مقاربة متوازنة بين التعاون الدولي وضمان المصالح العليا للدولة.

إن جميع هذه الأهداف لا تتعرّض للعنف السيبرني المسلّط على الأشخاص إلاّ من خلال مقاومة القرصنة او الهجوم السيبرني بصفته أحد أشكال العنف الرقمي. كما تتوجّه هذه الأهداف إلى حماية المنظومة المعلوماتية للدّولة من أي اختراق وليس حماية الأشخاص. إضافة إلى أن القانون عدد 58-2017 المناهض للعنف المسلّط على النساء لم يعرّف هذا النوع من العنف على الرغم من

[47] وضعت تونس استراتيجية وطنية للأمن السبرني-2020-2025 وصدرت هذه الاستراتيجية صادرة عن رئاسة الجمهورية ومجلس الأمن القومي. وانبنت على الرؤية التالية: "أن تكون الدولة التونسية قادرة على التوقي من التهديدات السيبرنية والصمود في وجهها بالاعتماد على القدرات الوطنية، وقيادة الفضاء السيبرني ، ودعم الثقة الرقمية، وتعزيز التعاون الد ولي، وتحقيق الريادة في المجال الرقمي."

تعريفه لأنواع متعدّدة من العنف المسلط على النساء. ومع ذلك، يمكن اعتماد هذا القانون عند التعرّض للعنف السيبرني بالاستناد على كونه قانونا يحمي النساء من العنف في كل الفضاءات العامة، بالإضافة للفضاء الخاص. ويعد العنف السيبرني عنفا يقع في الفضاء العام أو العمومي. ونشير إلى كل شخص يسيء لغيره عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتدوينة يعاقب حسب الفصل 86 من مجلة الاتصالات من سنة إلى سنتين سجنا وخطية تتراوح بين مائة وألف دينار. وينص الفصل 222 من المجلة الجزائية على عقوبة تتراوح بين ستّة أشهر وخمسة سنوات سجنا لكل من يتعمّد تهديد غيره سواء في العالم المادي أو الافتراضي. كما أن عقوبة كل من يحرّض على ارتكاب جرائم العنف والقتل والنّهب وكل من يحرّض على الكراهية بين السكان تتراوح عقوبته بين عام وثلاثة أعوام سجنا. فقد نصت المجلّة الجزائية التونسية في الفصول 245 و246 و247 على تسليط عقوبات تصل للسجن النافذ يصل الى سنة كاملة لكل من ينسب أمرا لدى العموم فيه هتك لشرف او اعتبار شخص. هذا بالإضافة إلى أحكام الفصل 86 من مجلة الاتصالات التي تسلط عقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين عام وعامين وبخطية (غرامة) من مائة إلى ألف دينار لكل من يتعمّد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحته عبر الشبكات العمومية للاتصالات. ومما لا شك فيه، أن وجود هذه القوانين مهمّ ولكن تبقى غير كافية وتحتاج إلى تعديل بما يتناسب مع حجم الجرم، وتحتاج التطوير أو سنّ قانون خاص بالعنف السيبرني على غرار فرنسا[48] وألمانيا وبريطانيا التي تداولت برلماناتها في هذا الموضوع في إطار مقاومة الأخبار الزائفة والمضامين المسيئة للغير.

ونشير إلى أن القانون الألماني ينص على "ضرورة أن تضع منصّات الميديا الاجتماعية آلية تسمح بالتبليغ على المضامين (التي فيها عنف) أو المطالبة بالتحرّي عنها ثم حذفها أو تعطيلها. كما يفرض القانون على منصّات الميديا الاجتماعية تقديم تقارير كل ثلاثة أشهر عن سياساتها في مجال الإجراءات الخاصّة بالمضامين غير القانونية (كراهية، عنصرية، عنف، أخبار زائفة...) وكذلك تقديم معلومات عن عدد الشكاوى والقرارات التي تمّ اتّخاذها ثم نشرها للعموم"[49]. لقد اتّجه القانون الألماني إذن، إلى **آلية التبليغ وحذف المحتوى المسيء** وإلى إلزام المنصّات الالكترونية

---

[48] سن البرلمان الفرنسي سنة 2018 قانونا أساسيا للتصدّي للتلاعب بالأخبار في الفترات الانتخابية يهدف إلى حماية الديمقراطية من الأخبار الزائفة. كما طرح مشروع قانون للتصدّي لكل المنشورات التي تحرّض على العنف ضد شخص ما على أساس جنسه أو أصله أو عرقة...الخ. ويجبر مشروع القانون منصات الميديا الاجتماعية على حذف المضامين المسيئة في ظرف 24 ساعة. انظر موقع فرانس 24 بتاريخ 11 نوفمبر 2018.

[49] الصادق الهمامي، العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا، منشورات مركز الكريديف، تونس، 2020، ص 13.

على ضبط **سياسات واضحة في الغرض وتقديم تقارير دورية ونشرها للعموم**. كما طالب البرلمان البريطاني بضرورة وضع أطر تنظم الفضاء الافتراضي ووضع مدوّنات سلوك للميديا الاجتماعية تشرف عليها هيئات تنظيمية مستقلة[50].

وتجدر الملاحظة، إلى أن **الجمعية العامة للأمم المتّحدة** قد طلبت في قرارها 231/22 إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تنشئ وفقا للفقرة 22 من إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطوّرها في عالم متغيّر، فريق دولي مفتوح العضوية من أجل إجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية وللتدابير التي تتّخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، بما في ذلك تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية وأفضل الممارسات والمساعدة الفنية والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجرائم السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن[51]. كما دعت **دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** إلى مواءمة القوانين وإخضاعها للمعايير الدولية معتبرة أن الجرمية هي أول نموذج إجرامي "جديد" بثير مسألة تنازع القوانين. ولئن تناول تقرير دراسة الجرائم السيبرنية ذات الصّلة بالمخدّرات والإرهاب والاتّجار بالبشر فإن العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي ما زال موضوعا غير مطروق بالشكل الكافي في الدّول رغم توجّه الأمم المتّحدة إلى الاهتمام به ورغم صدور عدد من الصكوك الدولية الخاصة بالجرائم الالكتروني وأبرز هذه الصكوك كما جاءت في تقرير الدراسة[52]، هي:

---

50 المرجع نفسه، ص 13.ي

51 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيفري 2013.

52 المرجع نفسه، ص 91.

صكوك ملزمة	صكوك غير ملزمة
• اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية (2001) والبرتوكول الإضافي (2003). • اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي (2007) • تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية (2000/31/EC)، وبشأن مكافحة الاحتيال وتزييف المدفوعات غير النقدية (2001/413/JHA)، وبشأن البيانات الشخصية بصيغته المعدلة (2002/58/EC)، وبشأن الهجمات ضد نظم المعلومات والمعلومات الشخصية بصيغته النهائية (517/2010) 2005/222/JHA)، وبشأن استغلال الأطفال في المواد الإباحية (2011/92/EU)	• القانون النموذجي لدول اتحاد الكومنولث بشأن استخدام الحاسوب في ارتكاب الجرائم (2002) والأدلة الإلكترونية (2002)
• اتفاقية كومنولث الدول المستقلة بشأن التعاون في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمعلومات الحاسوبية (2001). • اتفاق منظمة شانغهاي للتعاون في ميدان أمن المعلومات على الصعيد الدولي (2009)	
• (مشروع) المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، توجيه بشأن مكافحة الجريمة السيبرانية (2009) • (مشروع) اتفاقية الاتحاد الإفريقي لإنشاء إطار قانوني لمساعدة الأمن السيبراني في أفريقيا (2012)	• مشروع مجموعة شرق أفريقيا بشأن الإطار القانوني للقوانين السيبرانية (2008) • مشروع الميثاق النموذجي للأمن السيبراني للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) (2011) • القانون النموذجي للمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الجرائم الحاسوبية والجريمة السيبرانية (2012)
• الاتفاقية العربية بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات (2010)	• القانون النموذجي للدول العربية بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات (2004)
• البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية (2000)	• الاتحاد الدولي للاتصالات/الاتحاد الكاريبي/النصوص التشريعية النموذجية لاتحاد الاتصالات الكاريبي بشأن الجريمة السيبرانية، والجريمة الالكترونية والأدلة الالكترونية (2010) • الاتحاد الدولي للاتصالات/أمانة القانون النموذجي لمنطقة المحيط الهادي بشأن الجريمة السيبرانية (2011)

أشارت **اللجنة المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة صلب الأمم المتّحدة** إلى الاهتمام بموضوع العنف ضد النساء الذي تُيسّره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يعني أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة تبقى قابلة للتطبيق في الفضاء الرقمي باعتباره أحد الفضاءات التي يحدث فيها عنفا. و"*يتجلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في سلسلة متواصلة من أشكال العنف المتعددة والمترابطة والتي تتكرر في مجموعة من الأماكن، في الفضاء الخاص والعام على حد سواء، بما في ذلك البيئات التي تشهد أحداث عنف ضد النساء بواسطة التكنولوجيا*"[53]. كما أنه في هذا الإطار يمكن التذكير **بقرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان** التي اعتبرت، أن

[53] سيداو: التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي/ تحديث التوصية العامة رقم 19 لسنة 2017. https//www.ohchr.org/en/hrbodies/cedawLpagesLgr35.aspx

"الانتهاكات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتداءات وممارسة التميز والعنف في حق النساء، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، مثل التحرش والمطاردة على الإنترنيت وانتهاك الخصوصية وممارسة الرقابة واختراق حسابات الربيد الإلكتروني والهواتف النقالة وغيرها من الأجهزة الإلكترونية بغية تشويه سمعة النساء والتحريض على ارتكاب الانتهاكات والإساءات في حقّهن تشكل قلقا متزايدا، ويمكن أن تكون مظهرا من مظاهر التميز الممنهج القائم على أساس النوع الاجتماعي، وهو ما يتطلب تهيئة استجابة فعالة بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان"[54]. هذا بالإضافة إلى أن **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري** (اتفاقية إسطنبول) قد وضعت تصوّرا لمفهوم العنف ضد المرأة وخطاب الكراهية على الإنترنت في المادة 3 (من بين أمور أخرى) على أنهما يعتبران *"انتهاكا لحقوق الإنسان وشكلان من أشكال التميز ضد المرأة ويشمل هذا جميع أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تؤدي، أو يحتمل أن تؤدي، إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو اقتصادي للنساء أو تتسبب في معاناتهن، بما في ذلك التهديد بممارسة أفعال أو إكراه النساء أو حرمانهن بشكل تعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة "*[55]. ويعرِّف **البروتوكول الإضافي لمجلس أوروبا الملحق باتفاقية بودابست بشأن الجرائم والالكترونية خطاب الكراهية الجنسي** على أنه عبارة عن *"تعبيرات عامة تنشر أو تحرض أو تروج أو تبرر الكراهية المبنية على أساس النوع الاجتماعي"*[56]. وعلاوة على ذلك، ذكر تقرير صادر عن *لجنة اتفاقية الجرائم الالكترونية التابعة لمجلس أوروبا* نشر سنة 2018، أن العنف السيربني قد يتضمّن أشكالا جديدة من العنف غير موجودة في العالم المادي، مما قد يترتّب عنه آثارا بعيدة المدى، أو قد يتسبّب في ارتكاب أذى متكرّر مع كل إعادة نشر لأي شيء خاص بضحايا العنف السيبرني.

وفي كل الحالات، فإن وجود صكوك واتفاقيات دولية وقرارات يمكن أن يمهّد لسن تشريعات وطنية، بخصوص جرائم العنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله. كما يمكن أن تستعمل هذه القرارات والصكوك والقرارات خلال عملية المناصرة التي تنظمّها الجمعيات النسوية

---

[54] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار تم اعتماده من طرف الجمعية العامة في 18 ديسمبر 2013(2014) :
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/181

[55] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه على العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من منظور حقوق الإنسان:
Htpps://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/.../Session38/.../A_HRC_3847_En.docx

[56] مجلس أوروبا، اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة وعنف العشير، إسطنبول 2011:
Htpps://www.coe.int/en/web/istanbul-convention/text-of-the-convention

وجمعيات المجتمع المدني في نضاله ضد العنف السيبرني. هذا بالإضافة، إلى أن مكافحة هذه الجريمة يجب أن تخضع للمعايير الدّولية حتى لا تكون حجة أمام الأنظمة لقمع حرية التعبير وتكميم أفواه المواطنات والمواطنين، على غرار ما حصل على إثر إصدار المرسوم 54 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال والذي استُعمل منذ صدوره للحد من حرية التعبير والنشر واستهدف الصحفيين والمدوّنين أساسا.

2. دور المجتمع المدني والنسويات

تهتم الجمعيات النسوية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي منذ عقود. ويقع هذا الموضوع ضمن أبرز اهتماماتها بحكم الارتفاع المستمر لهذه الظاهرة الاجتماعية. وبذلت الجمعيات النسوية في تونس جهودا كثيرا أثمرت القانون عدد 58-2017 المناهض لكافة أشكال العنف المسّلط على النساء. ومع تطوّر الحياة الاجتماعية وتوسّع استعمال وسائل التواصل الاجتماعي انتقل العنف الواقعي إلى الفضاء السيبرني. وظهرت مظاهر متعدّدة لهذا النوع من العنف الذي يستهدف كل النساء بمعزل عن مكانتهن الاجتماعية ومستوياتهن التعليمية وسنّهن. وهو عنف سريع الانتشار ويعد الاهتمام به حديثا نسبيا. وقد سعت **جمعية أصوات نساء** إلى الاهتمام بهذا الموضوع من موقع اهتمامها بخلق فضاء مدني آمن وفضاء ينتفي فيه العنف السيبرني وتُحترم فيه الحرّيات العامة والفردية والحرمة المعنوية والجسدية للجميع وخاصّة النساء. كما أنّها قد فتحت أبوابها للاستماع لضحايا هذا النوع من العنف، وتعتزم رفع قضية في الغرض. ولمزيد فهم هذه الظاهرة اتجهت إلى تنظيم عديد الأنشطة والبرامج، ومنها، هذه الدراسة التي تحاول رصد أشكال العنف السيبرني وفهمه من أجل مكافحته والنضال ضده.

وفي نفس هذا الإطار، تجندت جمعية بيتي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات للدفاع عن الناشطة وفاء فراوس التي تعرّضت للعنف السيبرني وتقدّمت بقضية في الغرض[57] وقدّمت معها جمعية بيتي قضية في نفس الغرض. وقامت الجمعيتان بحشد مناضلاتها مع كل جلسة من

[57] تمّ إيداع شكاية في العنف السيبرني من قبل وفاء فراوس وجمعية بيتي لدى وكيل الجمهورية **ب**المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة ضد شخص الذي تهجم على المناضلة النسوية على شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك، وكان ذلك، يوم 10 ديسمبر 2019.

جلسات المحاكمة ودعت كل المدافعات عن حقوق النساء إلى وقفات تضامنية ونضالية من أجل تطبيق القانون عدد 58-2017 في القضية المنشورة وتجريم العنف السيبرني الموجه للنساء عامة وللنشيطات النسويات أيضا. وقد تمّ الحكم في هذه القضية باستعمال مجلّة الاتصالات وصدر حكم بالسجن مدة ستة أشهر على من مارس العنف السيبرني[58]. لم يتجه القضاء التونسي لاعتماد القانون عدد 58-2017 في هذه القضية ولكنه أنصف الضحية وجرّم ما تعرّضت له. وقد اعتبرت كل من جمعية بيتي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بأن نص الحكم القضائي، يعتبر "خطوة ضرورية في اتجاه ردّ الاعتبار للضحية إذ فصل في الخيط الرفيع بين حرية التعبير والعنف القائم على التمييز بين الجنسين والإساءة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وهو ما تحقق بفضل اقتدار المحاميات والمحامين، لسان الدفاع عن قيم المساواة والحرية والكرامة الإنسانية الذين طلبوا خاصة ومن ضمن ما طلبوه بعقوبات بديلة كتكليف المعتدي بالاشتغال لمدة معينة لدى المنظمات المتعهدة بالنساء ضحايا العنف علّ التجربة تفتح عينيه على بخطورة العنف وأثاره الوخيمة على النساء"[59].

كما نشير إلى أنه قد وقع اختيار يوم 10 ديسمبر من سنة 2019 لإيداع الشكاية المذكورة أعلاه. ويرمز اختيار اليوم العالمي لحقوق الإنسان إلى رمزية النضال من أجل الحقوق الإنسانية ومن أجل المساواة، كما أنه اليوم الأخير في الحملة الدولية المعروفة بـ 16 يوم نشاط من أجل مناهضة العنف المسلط على النساء. وبالتزامن مع إيداع هذه القضية، أصدرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بيانا نددت فيه بمناسبة الذكرى 71 للإعلان العالمي لحقوق الانسان، بالحملة التي وصفتها بالمسعورة ومفضوحة الخلفية والأطراف، ضد وفاء فراوس، منبهة إلى "خطورة ترذيل وتعفين الحياة العامة وما يرافقها من انتشار لخطاب العنف والكراهية في كل المستويات بدء بالبرلمان وصولا إلى التجييش الفايسبوكي ضد النساء والنسويات اللاتي تنادين بالحرية والمساواة كشروط للديمقراطية"[60]. وأشارت الجمعية إلى ما اعتبرته إرادة واضحة إلى تهميش القوى المدنية والديمقراطية وإجهاض مسار تكريس حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية للجميع بما يقوّي

---

[58] صدر الحكم في قضية وفاء فراوس التي تعرّضت للعنف السيبرني على شبكة فايسبوك يوم 11 مارس 2020.

[59] انظر نص البيان المشترك بين جمعية بيتي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الصادر بتاريخ 20 مارس 2020 تحت عنوان: العنف الرقمي لا يمت بصلة إلى حرّية التعبير.

[60] انظر بيان الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2019.

أصوات الردة والشعبوية تمهيدا للتمكن من المجتمع وعودة الاستبداد. كما حمّلت الجمعية السلط مسؤوليتها الكاملة في حماية النساء من العنف وتطبيق القانون وتتبع المعتدين ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. كما قامت جمعية أصوات نساء بتخصيص رقم هاتفي مخصص للإرشاد القانوني والنفسي للناشطات والناشطين في المجتمع المدني ضحايا العنف السيبرني أو الرقمي، نظرا لتفشيه ولاستفحاله وارتفاع منسوبه. ويتلقى هذا الرقم الشهادات ويوثقها ويتقدم بشكاوى جزائية عند الطلب وبعد موافقة الضحايا.

إن مختلف البيانات والبرامج والنشاطات التوعوية والتحسيسية والدفاعية التي تقوم بها الجمعيات تهدف من خلالها إلى نشر ثقافة المساواة والعدالة الجندرية والقضاء على التميز والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتغيير العقليات وتطويرها وإعادة توزيع تقسيم العمل تقسيما يراعي الحقوق والواجبات ويحفظ للجميع الكرامة الإنسانية.

3. مقترحات وتوصيات

يعد العنف السيبرني أو الرقمي ظاهرة اجتماعية جديدة ظهرت وتطوّر مع تطور تكنولوجيات الاتصال والمعلومات التي توّسع استعمالها. وتمثّل شبكات الاتصال الاجتماعي مجالا حيويا لانتشار العنف السيبرني وخاصّة منه المبني على النوع الاجتماعي. وهو عنف متنوع الأشكال والمظاهر وآثاره لا تختلف عن العنف الذي يجري في الواقع. ومن بين المخاطر، أنّ العنف السيبرني يمكن أن يكون سببا مباشرا لعنف واقعي تعيشه النساء أو النسويات أو النشيطات في الحقل المدني أو الصحفيات. ويتميّز العنف السيبرني الموجّه للنسويات بكونه عنفا سياسيا متعدّد الأبعاد والمظاهر وتتداخل فيه أشكال من العنف النفسي والمعنوي واللفظي الذي يمكن أن يصل للتهديد المباشر والمبطّن. وبالنظر إلى هذا النمط من العنف الذي يرتفع خاصّة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وينتعش في المناخات الشعبوية الانفعالية فإن تظافر جهود الجمعيات النسوية والحقوقية في القضاء على هذا النوع من العنف وإبرازه كشكل من بين الأشكال الأخرى المعروفة للعنف مسألة ذات أولوية. ويمكن أن تلعب **جمعية أصوات نساء** دورا وقائيا في حماية النساء من العنف الرقمي، وذلك من خلال:

تنظيم **حملات توعوية وتحسيسية** بمخاطر العنف السيبرني والتعريف بمظاهرة وأشكاله وآثاره. ويمكن أن تكون هذه الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي نفسها التي تحتضن بؤر تنتج العنف السيبرني وأشخاص يمارسونه فرادى أو جماعات

نشر ثقافة اللّا عنف والتربية على حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات الدوّلية والمؤسسات التعليمية والتربوية من خلال تنظيم دورات تدريبية خاصة للطلبة والتلاميذ

العمل على إصدار قانون خاص بالعنف السيبرني المبني على النوع الاجتماعي وإدراج **تعريف العنف السيبرني ضمن القانون عدد 58-217**، وذلك من خلق خلق أرضية مواتية من خلال الضغط واستعمال كافة الأشكال النضالية المتاحة للجمعية وتوسيعها ذلك في إطار الديناميكية النسوية

تركيز وحدة رصد أو مرصد للعنف السيبرني الموجه ضد النسويات والنشيطات والصحفيات وعموم النساء وإصدار **تقارير دورية بغاية المناصرة ولغاية الضغط** من أجل إصدار قانون يحمي النساء من العنف السيبرني.

النضال من أجل إدماج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام ضمن المناهج التربوية، والتفكير في آليات مساءلة مرتبطة بالسياسات العمومية وبالاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

العمل على تركيز مركز استماع وتوجيه متخصص في العنف السيبرني يقدّم خدمات للضحايا ويتوجه للقضاء من أجل تجريم هذا النمط من العنف وإنصاف الضحايا

مجموعة من العقوبات البديلة خاصة للقاصرين وللشباب حتى لا يستعمل تجريم العنف السيبرنى كوسيلة لانتهاك حرية التعبير من قبل أي نظام سياسى

- تكوين **شبكة أورو-متوسطية** تشتغل على العنف السيبرني وعلى الجرائم الالكترونية، وتبادل الممارسات الجيدة وتدعيم قدرات النشيطات النسويات في السلامة المعلوماتية

- **خاتمة عامة**

تؤكد هذه الدراسة تعرّض النسويات والمدافعات على الحقوق الإنسانية للنساء، وكذلك، الصحفيات إلى أنواع من العنف السيبرني الذي يستهدفهن ليس فقط لكونهن كنساء بل كنشيطات في الحقل المدني والعام. ويندرج هذا النوع من العنف في إطار خطاب الكراهية والتهديد والمنع من التعبير عن الرأي. وهو خطاب تحريضي خطير لا يروّج فقط للعنف بل يمهّد للجريمة المنظمة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. وتبرز مؤشرات هذه الجريمة المنظمة من خلال تجنّد صفحات وجيش الكرتوني لمحاصرة النشيطات والصحفيات في محاولة لتلجيم أصواتهن وبث الخوف والرعب في صفوفهن.

وإنّه من خلال المقابلات التي تمّ إجرائها نتبين توجّه ضعيف للنشيطات وللصحفيات نحو إيداع قضايا جزائية لملاحقة الجناة، وذلك، بحكم أن الأحكام القانونية غير واضحة التي يمكن أن لا تنصفهن أو يمكن أن تتجه للحد من حرية التعبير والنشر أو بسبب الخوف من مزيد الإضرار بسمعتهن، وخاصة بسبب صعوبة التعرّف على الجناة، سواء لأنهم مختفون وراء هويات مستعارة أو بسبب إدارة الصفحات الفايسبوكية من خارج البلاد أو بسبب الخوف من انتقام هؤلاء المجهولين الممارسين للعنف بما يفسح لهم المجال إلى مزيد من السحل الالكتروني أو التشويه.

كما أن التسامح مع العنف المسلط على النساء، بشكل عام، والعنف السيبرني، بشكل خاص، قد فسح المجال لممارسته ولارتفاع منسوبه. وتعتبر البيئة السياسية ومناخها العام أحد الأسباب الأساسية في استباحة الحرمات المعنوية والجسدية للنساء. فقد دخلت تونس مرحلة من الشعبوية المتّسمة بالانغلاق والمحافظة والانفعال والعنف غير المبرّر ضد كل مختلف وضد كل الاجسام الوسيطة، إذ خلقت شرخا بين جسمي الشعب، أي بين الشعب كجسم مدني مهيكل وبين الشعب كجسم اجتماعي غير مهيكل، ووسعت الهوّة والانقسام. واتجهت إلى خلق منازعة سياسية تقع في المجال الأخلاقي والقيمي. وحوّلت النزاع السياسي بين "نحن" تقدّم نفسها كونها مدافعة على السيادة الوطنية وعن الطبقات المسحوقة وبين "هم" متعاونة مع جهات أجنبية وضد مصالح فئات واسعة، وخاصة، تُقدّم كونها متحالفة مع لوبيات وطنية وجهات وأطراف، هي في واقع الأمر مجرّد هلاميات تّعشش في أذهان يقودها الانفعال والغضب والحقد الأعمى الموجّه ضد النخب بكل أصنافها.

قائمة بيبليوغرافية منتقاة

المراجع باللغة العربية (دراسات ومقالات)

1. **عبد الهادي أعراب**، قراءة في مؤلف بيار بوردية: الهيمنة الذكورية، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تاريخ نشر المقال، أفريل 2015.
2. **محمد هدهود**، وعود الشعبوية ومزالفها: إرنستو الكاو والبحث عن استراتيجية للقوى الديمقراطية، دراسات مرايا، منشورات أكاديميا، (بلا تاريخ).
3. **الصادق الهمامي**، العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا، منشورات الكريديف، تونس، 2020
4. **شهيرة عبد الله**، خطاب الكراهية السياسية على منصة الواصل الاجتماعي "فيسبوك" في تونس: بلاغة التحريض والاستقطاب، منشورات آكاديميا (بلا تاريخ).

مقالات عبر الانترنيت باللغة العربية

5. لمياء أبوزور، العنف السيبرياني ضد المرأة، مجلة مغرب القانون، 17 مارس 2022، رابط المقال على الموقع:

https://www.maroclaw.com/%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B6%D9%80%D9%80%D9%80%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/

Livres et articles en français

6. Pierre Bourdieu, De la domination masculine, éd, Seuil, Essais (Poche), Paris, 1998, réédité en 2014
7. ROSANVALLON. Pierre, Le siècle du populisme : Histoire, théorie, critique, éd, Seuil, Paris, 2020.
8. Catherine BLAYA, Les ados dans le cyberespace : prises de risque et cyber violence, Actes du colloque sur les cyber-violences sexistes et sexuelles, Centre HUBERTINE AUCLERT, Paris, 25 novembre 2014.

9. Suzie Dunn, Is it Actually Violence ? Framing Technology-Facilitated Abuse as Violence, Site ; emraled insight, Lien sur le net : https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/978-1-83982-848-520211002/full/pdf

- **وثائق الأمم المتحدة**

- **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيفري 2013
- **سيداو: التوصية العامة رقم 35** بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي/ تحديث التوصية العامة رقم 19 لسنة 2017.

https//www.ohchr.org/en/hrbodies/cedawLpagesLgr35.aspx

-
- **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة:** قرار تم اعتماده من طرف الجمعية العامة في 18 ديسمبر 2013(2014) :
  - http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/181
- **مجلس حقوق الإنسان**، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة: أسبابه وعواقبه على العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من منظور حقوق الإنسان:
  - Htpps://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/.../Session38/.../A_HRC_3847_En.docx
- **مجلس أوروبا**، اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة وعنف العشير، إسطنبول 2011:
  - Htpps://www.coe.int/en/web/istanbul-convention/text-of-the-convention

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 1

الجدول رقم 1

الحقول الدلالية للتعليقات البارزة

معطيات عامة	السخرية-الثلب-الحط من القيمة الاعتبارية للغير	تحقير –شيطنة-سخرية واتهام مبطن ووعيد	عنف لفظي-نفسي: سب، تبخيس معنوي، انتهاك لحق التعبير...الخ	تحريض واتهام علني بالخيانة وباللاّ وطنية
فيديو لإذاعة موزاييك مدته 31 د و18 ث تحت **عنوان**: "سعيد يقرر وحده...". منشور على اليوتوب منذ سنة (أي 20 أوت 2021). **عدد المشاهدين-ات**: 12.598 **عدد التفاعلات**: 720 منها 153 تفاعل استحسن المضمون **عدد التعليقات المنقاة**: 212 **الضيفة:** سناء بن عاشور أستاذة القانون الدستوري ورئيسة جمعية بيتي	" ملا **جبرية**... ملا **قعرة... "** "استكفى بروحك يا سيدة خليه احنا نحبوه وواثقين فيه ويعمل الي أحب"، "كيف سلموا لك شهادة **يا عبقرية**"، "شوفو اشكون يحكي بنت بن عاشور الي مشي مع المؤتمر الافخارستي يعني تحالف مع فرانسا اليوم بنتو تتحالف مع النهضة زايد قالو هاك العرف منين قالو من هاك الشجرة"، "عائله آل عاشور كرم هبل مأخرتهم"، "آل بن عاشور **أنتيكة** يقسروا على هواهم (...) سيدك قيس سعيد، **ارجع أحفظ دروسك**"، "سيدتي بن عاشور كسرت رؤوسنا **بهرطقة قانونية** لا فائدة منها"، "دار بن عاشور كالعادة ديما مع الحاكم، اما المرة هاذي سقوط مدوي لأنهم وقفوا مع تحالف اخوان الشياطين و الفساد والارهاب وجاو ضد تحرير الدولة من الجواسيس و الإرهابيين والفاسدين" .	«**La chapelle** des Ben Achour ne rate aucune occasion pour continuer à **manger à tous les râteliers** ! », « Pour une prof, c'est décevant vous **préférez le chaos**». "مدامها ضد الشعب **ما تجي شيء** خاطر قيس سعيد نفذ إرادة الشعب"، "**أنت شكون**؟"، "منين جبتوها ها **الوشقة**؟"، "تدافع على النهضة والشعب جيعان"، "زعما اش شاده عليكم الخوامجيه باش دافعي عليهم"، "هذومة أكثر من مئة عام في الحكم تعرفوها غناية يا نغار هذوما حسوا بأرواحهم خارج منظومة الحكم". "إلياس الغربي قريبا سوف تكون **مومس** يتداولون عليك أغلب اللوبيات بالمال الفاسد". "هؤلاء **المتفلسفون المنتمون للعصابة والمدافعون على المافيا** كعائلات متنفذة".	"الله يسوّد وجهوكم"،" بالله احشموا على ارواحكم"، "توا يزيوا بلا **تمجديق** في البلاتوات"، "محقوش كان لازم يشاورك، بري **كان تزمري**، وكان جاء انقلاب ركي في خبر كان"، " مسكينة برا روح"، "العيب موش فيها، العيب في **السلعة** الياس الي استدعاها'، "انتي وخوك روحو أحسن"، "يا حاجة روّحي.... برا ارقد"، "جاية تنقد **سيدك** قيس سعيد"، "كان عاطي ربي راك مشيت عملت حجة تكفر على ذنوبك أحسن لك"، "**شد ببوشتك**"، "منين ها الوجه"،"قاعدة **تحشي فيه**"، " خريطة الطريق للالتفاف على 25 جويلية **أخرطوها** واشربوا ماءها"، "يا ولدي ميش فاهمة شيء!!؟ "، **برى ارقد برى**" « Arrête tes idée de merdes reviens à la réalité »	"يالله يا سعيد نظف نظف"، "انت تعطين الفاسدين حصانة"، "الشلايكة هاذم ضد إرادة الشعب **الشلايك** هاذم عندهم الشعب طراطير يا شلاكة بوصبع احنا الشعب ان قرروا نقطة وارجع إلى سطر"، "شبيك متقلقة **يا ملهط**"، "نحن نكن كل الاحترام لرئيس الجمهورية اعطيني حاجة وحدة عملتها انت لتونس". "**قفافه النهضة**، عائله بن عاشور" «Cette dame avec **sa mentalité de l'époque des beys,** s'en fout du peuple ». "هاذم **الطابور الخامس** قصت عليهم قطر الشهرية"، "la famille ben Achour**...dégage! vous et votre mentalité beylicale...** on a changé d'époque!، on n'est plus à l'époque des beys."

الملحق رقم 2

الجدول رقم 2

معطيات عامة	الحقول الدلالية للتعليقات البارزة	
	السخرية-الثلب-الحط من القيمة الاعتبارية للغير، تحقير –شيطنة-سخرية واتهام	عنف لفظي-نفسي: سب، تبخيس معنوي، انتهاك لحق التعبير، تحريض ووعيد...الخ
فيديو لإذاعة موزاييك مدته 22 د و30 ث، تحت **عنوان**: "على سعيد الاعتراف بخطئة في حق القضاة والاعتذار منهم، بتاريخ 10 أوت 2022 **عدد المشاهدين-ات**: 11.036 **عدد التفاعلات**: 80 تفاعل استحسن المضمون **عدد التعليقات المنتقاة**: 62 **الضيفة:** بشرى بلحاج حميدة، محامية وناشطة نسوية وحقوقية	ضاهرلي النهضة وسي كمال اللطيف خلصوكم مليح المعارضين الكل، « Bochra arrête et part en retraite، yezi Rak 7arfa », « Bochra BelHaj H'mida, et la vermine qui vous invite, vous jouez le jeu des obscurantistes ! Allez demander à Ghannouchi de présenter ses excuses pour avoir fouté les bases du pays ! Ingratitude ! » "**لحاسة** ليلى هذه وحدة من الطماعة متاع ال 10سنين وكيفها كيف نجيب الشابي والحامدي والزبيدي والعلوي والجبالي وجوهرة مباركة و بوشلاكة ووو. وما اكثرهم ببلادنا	"**ملهط** تونسية"، الجرأة **وصحيحة الرقعة**"، "يا عرة لبارح في ليام الباجي ومعاكم الاعلام ولا كلمة ولا نقد متحبوش الراجل نظيف نزيه يخدم علا روحو"، "إطلالة جديدة لهذه **الشمطاء** والتي تسبح ضد التيار الشعبي"، "بشرى بالحاج حميدة **مهرجة وجاهلة** باسط أحكام الإسلام."، "خليك في خنارك وافكارك التعيسة الفاسدة"، ""بشرى أنت **أتفه من التفاهة** ويزي مالتفركيح"."وين كنت انتي، هذه كبيرتهم في النفاق والركوب على الحدث "، "**كلامك أقبح من وجهك**"، "اسود وجوهك أنت ولي جابك مخيب خليقتك" «Mella wjouh hecha 5li9et erahmen», « Khamja.na3rfouha.mettajemme3.lelkhwenjia.wa.kafa »
فيديو لإذاعة ديوان آف آم، مدته 25 د و27 ث، تحت **عنوان**: "على سعيد الاعتراف بخطئة في حق القضاة والاعتذار منهم، بتاريخ 11 أوت 2022 **عدد المشاهدين-ات**: 1.600 **عدد التفاعلات**: 16 تفاعل استحسن المضمون **عدد التعليقات المنتقاة**: 12 **الضيفة:** بشرى بلحاج حميدة، محامية وناشطة نسوية وحقوقية	"الان رجعت تتكلم باسم الشعب وانت اول ما خنت الشعب"، "لما يتوقف مواطن عادي لا تتكلم عليه **يا** عميلة"، "على خاطر رئيسة بلدية طبرقة انت متورطة معاها خايفة على روحك **يا عميلة**"، "يا إعلامية كل الاحترام لك لكن بشرى بن حميدة هي التي خربت الدولة هذه **العميلة** وقسمت الشعب بخيانتها"، "يا حميدة شكونك انت، باش تطلب من الرئيس باش يعتذر؟ "انت كنتي في القصر مع السبسي اش عملتي قعدت كان تكذب على الرئيس قيس لأنه أنظف منكم واصدق منكم وأشرف منكم الي جوعت الشعب وفلست تونس".	"انسانة **مريضة**"، "يشرى **كان مشيت مشط شعرك خير يا رهط**"، "تهز من الجابية وتحط في الخابية".

فيديو لإذاعة اكسبريس آف آم، مدته 44 د و30 ث، تحت **عنوان**: "القاضية روضة القرافي الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة، بتاريخ 08 جوان 2022

عدد المشاهدين-ات: 7.040

عدد التفاعلات: 119 تفاعل استحسن المضمون

عدد التعليقات المنتقاة: 75

الضيفة: روضة القرافي، قاضية والرئيسة الشرفية لجمعية القضاة

"يتواصل مسلسل تبييض الفساد وحمايته"، "المصيبة فيكم موش في قيس سعيد، والقاضي المهرب للعملة يحكموا عليه سراح"، "الوطنية تحضر وتغيب"، "إن شاء الله يجي دورك على نفاقك وكذبك الخطير"، "قضاة الدواعش"، "هههههههه تتستر على المجرمين هذاكة علاش تنكنا".

« Arrêtée votre allégations », « Mais vraiment tu racontes n'importe quoi ? »

"الصيفة صيفة قاضية والطبيعة **طبيعة العهيرات**"، "اين كونتي يا **شريرة** عندما وضعوا أطفال الشعب الفقيرة في كرتين".

فيديو لإذاعة إي آف آم، مدته 44 د و30 ث، تحت **عنوان**: "القاضية روضة القرافي الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة، بتاريخ 22 جانفي2022

عدد المشاهدين-ات: 32.000

عدد التفاعلات: 279 تفاعل استحسن المضمون

عدد التعليقات المنتقاة: 365

الضيفة: روضة القرافي، قاضية والرئيسة الشرفية لجمعية القضاة

"القضاء كله فساد وفساد يتستر علي أخطر فساد..."، "**نهضاويه للنخاع..**"، "القرافي متورطة في قضايا ارهابية مع النهضة والبحيري له عديد الملفات التي تدين القرافي في قضايا اجرامية من اغتيالات وقتل وتفجيرات متسترة عليها مع الارهابيين ولها يد مع كتلة القضاة الفاسدين الذين كانوا وقتها الامن يقبض على الارهابيين والمجرمين وهؤلاء القضاة المتورطين مع النهضة والاحزاب الضالة يسيبوا كل المجرمين"، "روضة قزافي الارهابية **متاع الغنوشي الإرهابي السفاح** خرب البلاد"، "هل تصدقون هذا الخطاب المزري **قاضية مسخة** ربي ينتقم منها وامثالها"، "ما كمش مستقلين بسيف تخدموا تحت النهضة يعني معيز لو طاروا"، "ماحكات شيء كان **التبلعيط** نهاركم جاي على قريب"، "انتي خائنة و اكلت الرشاوي و مال قطر مع الغنوشي و ليس لكي وطنية ابدا الأحسن فمك تسكريه لأن خنارك سيخرج"،

« **3asba lik** inti wo dostour », « A bas **les traîtres** ! »

"هذه **العجوز** مصيبة من مصايب تونس بربي فهمتوهاش؟"، "**صعلوكة منافقة**"، "قاضية مسخة"، "**برا زمر** اسئلتك خايبة وتافهة"، "برو نظفو رواحكم يا فناطرية"، " حلو عليها الكتاب ها الهاملة"، "انتي يا روضة مصلحة ورشاوي و قلة حياء و سرقة و كذب و كل هذا نعرفوه"، "هذه أول **حشره خامجه امسخه** من القضاة الفاسدين لازمها في دار خالتها في أقرب وقت". "**تحشي فيه**".

الملحق رقم 3

الجدول رقم 3

2جويلية 2022: تغطية-مقال بزنس نيوز –بيان الديناميكية النسوية

6 جويلية 2022: فيديو حول ديباجة دستور 2022

8 جويلية: فيديو انتكاسة لحقوق النساء في دستور 2022

10 جويلية 2022: كاريكاتور حول مطالب الشعب في الدستور

12 جويلية 2022: الإعلان على الندوة حول الدستور

2 جويلية 2022: بيان الديناميكية النسوية

7 جويلية 2022: بيان التنسيقية المدنية-لا للانفراد بالحكم

9 جويلية: فيديو حول الأخلاق العامة في دستور 2022

11 جويلية: فيديو حول الأحكام العامة والحريات في دستور 2022

12 جويلية 2022: الإعلان على الندوة حول الدستور (إعادة نشر)

3 جويلية 2022: تغطية-مقال شمس آف آم- بيان الدينامكية النسوية

7 جويلية 2022: كاريكاتور حول دستور 2022

9 جويلية: فيديو إجابة التونسيات على دستور 2022

11 جويلية 2022: الإعلان على اجتماع التنسيقية المدنية وموقفها

13 جويلية 2022: الإعلان على اجتماع التنسيقية المدنية (إعادة)

14 جويلية 2022: فيديو مباشر لاجتماع التنسيقية المدنية

15 جويلية 2022: الإعلان على الندوة حول الدستور (إعادة نشر)

15 جويلية 2022: بث مباشر للندوة الافتراضية حول الدستور

16 جويلية 2022: فيديو السلطة التنفيذية في دستور 2022

18 جويلية 2022: فيديو السلطة التشريعية في دستور 2022

18 جويلية 2022: الإعلان على وقفة احتجاجية للتنسيقية المدنية

18 جويلية : فيديو-تغطية للندوة الافتراضية حول دستور 2022

18 جويلية 2022: فيديو-حول نشاط

19 جويلية 2022: فيديو- موزاييك حول الموقف من الدستور

20 جويلية 2022: مقال شمس آف آم حول استضافة الم-تنفيذية

20 جويلية 2022: منشور الجمعية حول سعيد والدستور

20 جويلية 2022: فيديو شمس آف آم حول استضافة الم-تنفيذية

20 جويلية 2022: مقال أي أف آم حول موقف الجمعية

21 جويلية 2022: منشور الجمعية حول سعيد والدستور

21 جويلية 2022: ومضة حول سعيد والدستور

21 جويلية 2022: تغطية كابيتاوس لموقف الجمعية

21 جويلية 2022: تغطية AA.COM FR لموقف الجمعية

21 جويلية: تذكير بموعد الوقفة احتجاجية للتنسيقية المدنية-اعادة

22 جويلية 2022: فيديو مصطلحات دستور 2022 رد على السحل

22 جويلية 2022: فيديو مباشر للوقفة الاحتجاجية ضد الدستور

22 جويلية 2022: فيديو مستقبل دستور 2022

22 جويلية 2022: فيديو تهديدات دستور 2022 لحقوق النساء

22 جويلية 2022: لافتات دعوة لمقاطعة الاستفتاء على الدستور

23 جويلية: صورة من الوقفة احتجاجية للتنسيقية المدنية-تغطية

24 جويلية: صورة للإعلان سلسلة الفيدوهات

27 جويلية: إعادة نشر ومضة 22 جويلية حول الدستور

28 جويلية: مقال نواة حول الموقف من مسار الدستور

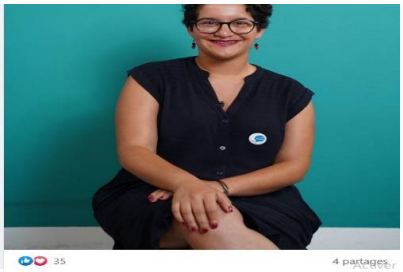

28 جويلية: تنديد الجمعية بنتائج الاستفتاء على الدستور

4 أوت 2022: نشر خبر حول القانون 58 بغاية التحسيس

9 أوت 2022: الإعلان على ندوة حول حقوق النساء في الدستور

10 أوت 2022: الإعلان على ندوة إقليمية حول قتل النساء

11 أوت 2022: معلقة تحسيسية بمناسبة 13 اوت

11 أوت 2022: نشر بيان حول بلدية طبرقة

11 أوت 2022: تذكير بموعد ندوة حقوق النساء في الدستور

12 أوت 2022: تذكير بمطالب النساء ومكتسباتهن

12 أوت 2022: بث مباشر للندوة حقوق النساء في الدستور

الملحق رقم 4

الجدول رقم 4

المنشور	التعاليق التي فيها عنف سيبرني والأكثر دلالة
9 جويلية 2022 نوعية المنشور: فيديو تحسيسي حول الدستور/ تفاعل: 414/برتاج: 100/تعليق: 121	"خريتي فيه، قلّة حياء لازمها قرصة وحدة تعرّي في روحها وتقول حرّية، حاشا نساء تونس من هذا المنظر المقرف، ناقص كان تخرجنا من ملّة سيدنا، بقرات تونس، يطبح سعدك زايد الكلام تموتو على قلّة التربية وقلّة الحياء، الجهل وصحة الراس، جماعة الدجال الأعور، حاشا خليقة ربي، تجار الدين يتحالفوا مع شارون على خاطر كرسي، اللطف ماخيبها، الملهط العورة منين جايبينها هاذي، تفوه، ملاّ خماج، القباحة وقلة الحياء، دعاء قحاب ما يغرّق المراكب، بول عليك وعلى النساء العاهرات اللي موش عاجبهم شيء، الملاهط جاريات الغنوشي، نساء تونس ما تمثلهمش عاهرة، يعطيك عصبة ليك، المنظر المقرف، خونة تحبو السراق، ملهط، المرتزقة الكذابة"
09 جويلية 2022 نوع المنشور: فيديو تحسيسي حول الدستور /تفاعل: 206/برتاج: 132/تعليق: 31	"جيل منسلخ على هوّيته ودينه، هاذي تحب تعنيقي، استري روحك، يا وبشة، ملا مارك خاسرة، يا ملهط بلاصتك عبد الله قش، غطي بزازلك وانت كيف المعزة الشاردة، الآداب العامة مادة مضادة لأصوات المومسات، يسود وجهك..."
11 جويلية 2022 نوع المنشور: فيديو تحسيسي حول الدستور/ التفاعل: 556/البرتاج: 398/التعليق: 52	"ملاّ مستوى؟ نمرين صفر تحكي على الدستور، خوذ العلم من روس الفكارن، خماج لا أكثر ولا أقل، Robot japonais، قردة، مأجورة تابعة للخوامجية، منافقين وعملاء وقطيع سيدهم الشيخ..."
18 جويلية 2022 نوع المنشور: فيديو تحسيسي حول الدستور /التفاعل: 514/البرتاج: 711/التعليق: 66	"بعرورة عمشاوية، الكل مارقين فيك بري مخيبك، يعطيك عصبة على راسك، بري نظّفي دارك، مخيب راسك، مخك فيه صباط، وهف يهزك، لو قمت بعمل ينفعك في دارك خير لك، كان مشيت لدارك خير، برا شد كوجينتك، بلهاء، برا بدل كلصونك قبل ما تنبر، هب هب، أم صنطوعة التجمعية المتحيلة، آخي حاسبة روحك من النساء، وهف يهزك، اذهبي للجحيم، يطيح سعدك وسعد اللي شراك قداش خذيت فلوس، يعطيك بشلة، أبهم منك ما ثماش، راجلك ما يحشمش على روحو مسيبك،
20 جويلية 2022 نوع المنشور: فيديو شمس آف آم (مشاركة لعضوة في الجمعية) /التفاعل: 14/البرتاج: 5 التعليق: 01	"هاذي قريب تطلق على عجّة ما تعرفش تعملها ... تحكي على الدستور، آه يا تونس"
21 جويلية 2022	تأكدت ماك فاهمة شيء يا ب.....، شر وهف يا صهاينة، ما مسطك، ظاهر فيك خلصت مليح وانت كيف الخنثة ذكر..."

نوع المنشور: تحسيسي حول الدستور /التفاعل: 179/البرتاج: 121/التعليق: 16

22 جويلية 2022

"لا للمناظر الحرفة متاع العشرية اللي كيف مناظركم، لن تمروا يا خونة، يا رهوط تحبو على الفوضى، تفوه عليك، رهوط".

نوع المنشور: معلقات تدعو لمقاطعة الاستفتاء/ التفاعل: 123/البرتاج: 29/التعليق: 48

21 جويلية 2022

"كان غطيتي روحك خير، وهف يهزك، بري استري روحك، العراء وقلة والحياء، وهف يهزك يعطيك نم، من أنت حتى تحكمي على الدستور، يا قمة، برا يعطيك وهف يهزك الشيب والعيب، عزوزة قرومة، كان سترتي روحك خير، قداش خلّصوك، بري البسي حواجك، واضح من لبستك شكون انت؟، يعطيك وهف، تعيّف، بري غطي روحك، وينك يا بلقاسم، هب هب، ناشطة نسوية ما علاقتك بالنساء، منين طلعت ها القـ...، غطي جلودك، بري اعطي روحك، وين كنت يا ملهط، بئر يعطيك...، أصوات ملاهط، رهوط، كلب ينبح على طيارة، بري استري زنودك، لحمك ما لقاش فيك الخير، عريتي قراقخك وتتفلسفي علينا، امشي غطي روحك ويزي من الكذب وتوب لربي خير، هل هذه من النساء؟، يا منافقة، من انت؟، برا شد دارك، كان مشيت عملت فركة صابون خير، شكون انت يا هاملة، البلاد فسدت من المناظر اللي كيفك، يا ثعلب وهف، الفاسدة كيفك، العرافة البعرورية الجلغاوية، غطي بزازلك، مرتزقة."

نوع المنشور: ومضة فيها رأي من الدستور /التفاعل: 552/البرتاج: 194/التعليق: 253

22 جويلية 2022

"كمشة نعاج رباية حمة الهامل، بربي رجالهم وين هاذم، مش كان شديتو ديار رجالكم خير، كان طبلتي على زمنتك خير، فضايح، جماعة حمة باطل، كمشة ملاهط بلا حكومة وبلا رجال..."

نوع المنشور: فيديو الوقفة الاحتجاجية للائتلاف المدني/ التفاعل: 75/البرتاج: 30/التعليق: 23

23 جويلية 2022

"كان مشيتو سترتو رواحكم خير، وقيت باش نطالبو بتعدد الزوجات"

نوع المنشور: صور الوقفة الاحتجاجية للائتلاف المدني/التفاعل: 123/البرتاج: 24/التعليق: 7

27 جويلية 2022

"العهورية وفات يا شسمك"

نوع المنشور: إعادة نشر ومضة فيها رأي من الدستور /التفاعل: 10/البرتاج: 03

التعليق: 01

دليل المقابلة شبة الوجّهة

المحور الأوّل: مظاهر العنف الافتراضي وخصوصياته/ كيف؟

.....
.....
.....

المحور الثاني: أسباب العنف الافتراضي/ لماذا؟

.....
.....
.....

المحور الثالث: آثار العنف الافتراضي/

.....
.....
.....

المحور الرابع: ما هي ردود فعل الضحايا/ بماذا؟

.....
.....
.....

المحور الخامس: من؟

.....
.....
.....

المحور السادس: مقترحاتكم؟

.....
.....
.....

اصوات نساء
ASWAT NISSA

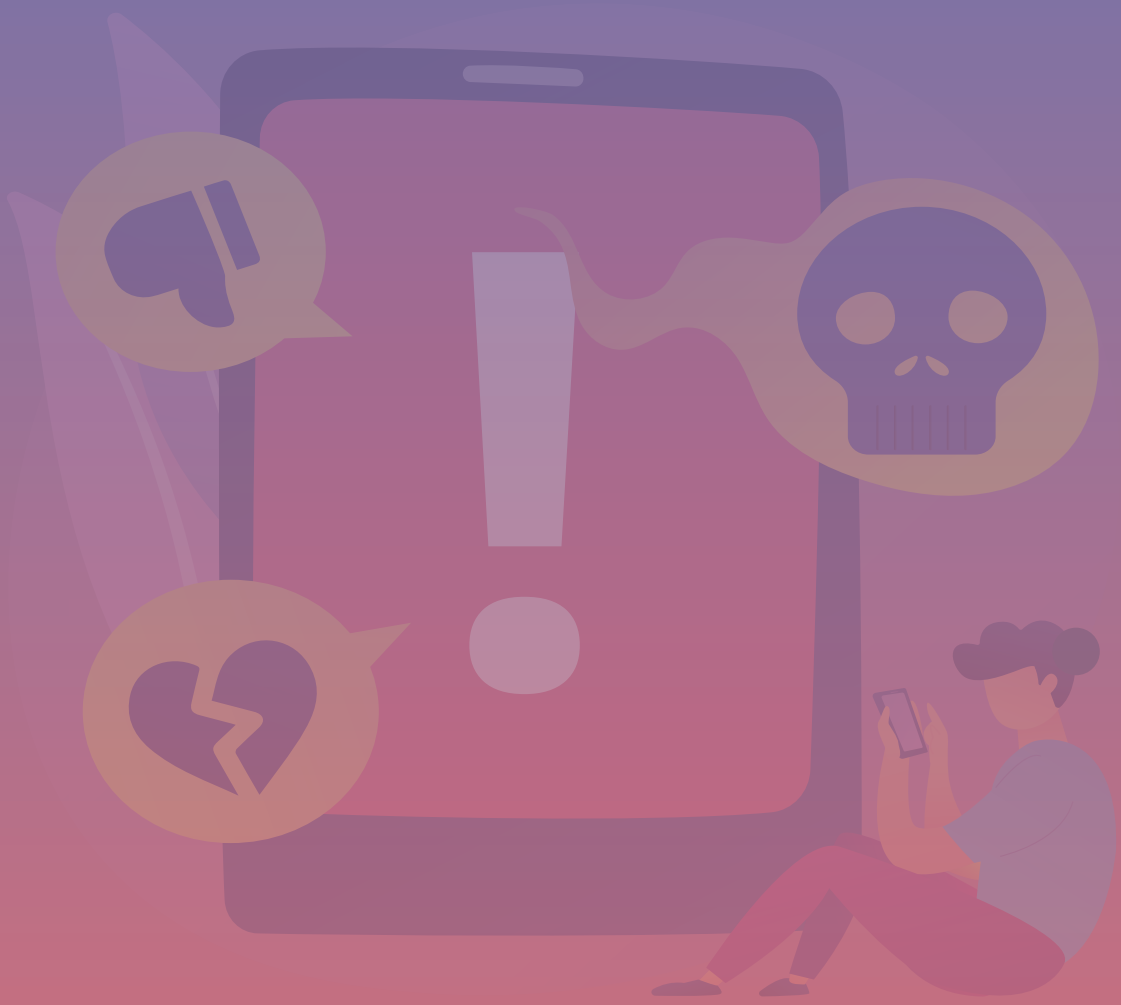

ASWAT NISSA

أفريل 2023